

## الفصل الرابع

الهيمنة على الرأي العام:

رأى السلطة ومنطق الرقابة السياسية

## مقدمة الفصل الرابع:

تخضع المجتمعات المعاصرة - بدرجات متفاوتة - لأنماط من السيطرة والتحكم من قبل السلطات السياسية المهيمنة - سواء كان ذلك على المستوى المحلى القومى أو العالمى الكونى - ولعل أحد أهم جوانب هذه الهيمنة تلك التى تدور حول ماله صلة بالوجود المعنوى والحضارى لهذه المجتمعات سواء تمثل ذلك فى النواحي الثقافية بمفهومها الشامل ، أو النواحي المرتبطة بنظام القيم المجتمعى ، أو بمواقف المجتمع وتعبيرات الرأى العام إزاء مختلف الأحداث والوقائع ، والواقع أنه يوجد بين هذه كلها درجات متفاوتة من التأثيرات المتبادلة ، وتتفاوت غايات السلطات السياسية المهيمنة وأهدافها من وراء ممارسة هذه الهيمنة والسيطرة ، وذلك طبقاً لطبيعة هذه السلطات ، وأنماط علاقتها مع مجتمعاتها ، والإطار القيمى الذى تتحرك فى إطاره ، وطبيعة التحديات والقضايا والمشكلات التى تواجهها .

وتعد الهيمنة على الرأى العام أحد أهم مستويات عملية تشكيله وصناعته ؛ إذ تتعلق بسيطرة السلطة الحاكمة وهيمنتها على نقطة البداية فى عملية تشكيل الرأى العام ، وهى مستوى المعرفة المسبقة بأبعاد المشكلة أو القضية التى تثير الرأى العام - وذلك من خلال التحكم فى صناعة المعرفة والعلم بصدددها ، ثم يمتد الأمر بعد ذلك لكافة خطوات عملية تبلور الرأى العام وتشكيله .

فالهيمنة على الرأى العام تعد أحد أهم مستويات عملية تشكيله من خلال المنطق الذى يسيطر عليها ، وتتحرك من خلاله وهو الرقابة السياسية ، الأمر الذى يثير عدة مسائل وقضايا محورية منها :-

**الأولى :-** ماهية النمط الحضارى للمجتمعات التى تعرف بدرجة أكبر عملية الهيمنة على الرأى العام ، وهو نمط الحضارة غير السياسية ، حيث السلطة السياسية تتعامل مع المواطن من منطلق الأبوة السياسية ، وتسعى للهيمنة على مدركاته وآرائه السياسية ، وهو يقف منها موقف عدم الاهتمام وعدم المشاركة واللامبالاة .

**الثانية :-** طبيعة السلطة الحاكمة القائمة فيه من قبيل : السلطة الشمولية ، والتسلطية . . . إلخ .

**الثالثة :-** دور العامل المؤسسى فى الهيمنة على الرأى العام وبروز الاحتكار فى إطاره ، ومن أبرزها مسلك السيطرة الاجتماعية والسياسية كأداة للهيمنة على الرأى العام .

**الرابعة :-** العلاقة بين السلطة السياسية الحاكمة ، والمجتمع المحكوم وأنماط السيطرة والهيمنة من قبل السلطة السياسية على المجتمع ، والعوامل المؤثرة فيها والمحددة لها .

**الخامسة :-** ما أنماط تعامل السلطة الحاكمة مع المراحل المختلفة لتكوين الرأى العام وتشكيله وصناعته ، وبالذات مرحلة إدراك المشكلة التى تحتاج إلى المعرفة المسبقة ، حيث تلعب المعلومات الدور الأكبر فى تكوينه ، كما يلعب الإطار القيمى السائد دوراً أكبر فى إدراكها وإعطائها المعانى والدلالات التى تريدها .<sup>(١)</sup>

وعلى هذا الأساس فإننا سوف ندرس فى هذا الفصل عملية الهيمنة على الرأى العام وبالأصح على مدخلات عملية تكوين الرأى العام ؛ لنرى دلالة هذه العملية فى الواقع السياسى المصرى فيما بعد ، أى أننا سنرى فى المبحث الأول : كيفية هيمنة السلطة السياسية على الرأى العام ، بتحديد ماهية الهيمنة فى إطار توضيح الارتباط بين مفاهيم الهيمنة والسيطرة ، والسلطة السياسية الحاكمة من ناحية أولى ، وآليات الهيمنة على تعبيرات المجتمع أى على رأيه العام - داخلياً وخارجياً - من ناحية ثانية ، وكيف أنها تتم فى إطار ممارسة العملية السياسية ووفق آلياتها ، ونماذجها من ناحية ثالثة ؛ ثم نتقل لبيان النموذج الذى نستخدمه مع تطويره فى دراسة الهيمنة والسيطرة مستفيدين من الدراسات حول علاقة الدولة بالمجتمع ومركزين أساساً على آليات السيطرة والهيمنة وأدواتها .

فى المبحث الثانى : نحاول بيان مدى إمكانية تحقق الهيمنة على الرأى العام عبر الرقابة السياسية وبالذات دور الأداة القانونية فى هذا الصدد ، أى أننا سوف نركز على الجانب الإجرائى التنظيمى الذى يتعلق بالرقابة السياسية كأداة لتحقيق هيمنة السلطة السياسية على الرأى العام .

\* \* \*

## المبحث الأول

### الهيمنة على الرأي العام: الإطار الفكري والنظري

تتلازم أنماط السيطرة والهيمنة مع طبيعة القاعدة الاجتماعية للسلطة السياسية فى المجتمعات البشرية ؛ فطبقاً للنموذج التعددى إذا كانت القوى الاجتماعية، وأنماط العلاقات بينها تجدر ترجمتها فى طبيعة السلطة السياسية وتكويناتها، ومؤسساتها وتحولاتها الأساسية، فإن السلطة السياسية الحاكمة طبقاً للنموذج التسلطى والشمولى تعمل على بلورة أنماط السيطرة الاجتماعية وتغييرها أو إدامتها حسب قاعدتها الاجتماعية والأهداف أو البرامج والخطط التى تسعى لتحقيقها فى الواقع العملى .

وتُقاس قوة السلطة السياسية الحاكمة فى مقابل قوة القوى المجتمعية المحكومة بمدى الهيمنة على نماذج السلوك والسيطرة الاجتماعية فى الثانية من قبل الأولى، وأعلى ذلك البعد المتعلق بعملية تكوين القيم، وصنع نماذج السلوك الاجتماعى، وخلق التفضيلات والتطلعات، وبناء الآراء وتغييرها، وغير ذلك من الجوانب المعنوية للوجود السياسى، وهى الجوانب من وجهة نظرنا الأكثر أهمية فى نماذج السيطرة الاجتماعية مقارنة ببقية الجوانب والأبعاد الأخرى التى تتعلق بتوفير أساسيات المعيشة ونوعية الحياة .

وتحاول السلطة السياسية الحاكمة فرض هيمنتها على الجوانب سالفه الذكر، ويتوقف ذلك على مدى امتلاكها لأدوات السيطرة والهيمنة، ويتم فرض الهيمنة عن طريق الرقابة، وتعد الأداة القانونية هى الأداة الأولى التى تستخدمها السلطة السياسية الحاكمة فى فرض الرقابة على عملية تكوين الرأي العام، وركز على الجوانب المتعلقة بتكوين الإطار القيمى الذى يتمتع بقدر من الثبات والذى يحدد - بدرجة من الدرجات - نوعية الرأي العام السائد، كما أن القيادات السياسية فى إطار هذا النموذج تسعى للتحكم فيه؛ لكى تتمكن من تعبئة الجماهير لصالحها .

#### طبيعة الإطار الحضارى: النموذج الحضارى غير السياسى

الواقع أن مدخلنا النظرى لفهم هيمنة السلطة السياسية على الرأي العام هى فهم طبيعة

الإطار الحضارى العام الذى تتم فيه هذه العملية بالأساس ، هذا الإطار هو الحضارة غير السياسية التى تضى على الممارسة السياسية صفة إدارية بحيث لا يهتم المواطن بأن يشارك ، فضلاً عن كونها هى لا تشركه فى الممارسة السياسية أصلاً ، ولعل أهم سمات النموذج الحضارى غير السياسى فى علاقة السلطة الحاكمة بالرأى العام يمكن تحديدها فيما يلى :<sup>(٢)</sup>

١- تتسم العلاقة بين المواطن والسلطة السياسية الحاكمة بالطابع الإدارى البيروقراطى أى بالاستقرار والتنظيم ، فالسلطة السياسية الحاكمة تصدر الأوامر والتعليمات الروتينية والمواطن يطيع وهى لا تهتم بإشراكه فى الأمور السياسية ، وهو بدوره لا يهتم بالمشاركة ، بل ولا يثير هذه القضية غالباً .

٢- لا تقوم العلاقة بين المواطن والسلطة الحاكمة على أساس تعاقدى يحدد الحقوق والواجبات بين الطرفين ، وإنما تنبع من مفهوم الرعوية والأبوية السياسية ، فالقيادة تنطلق فى علاقتها السياسية من مفاهيم «الأب» ، أو «رب العائلة» وكبيرها . . . إلخ .

٣- لا تعرف العلاقة بين المواطن والسلطة السياسية الحاكمة التشكيك فى مثالية النظام القائم بالتغيير أو التبديل ولو فى بعض الأبعاد والجوانب ، وهى أيضاً لا تعرف النواحي المثالية أو العقيدية فى العلاقة والرابطة السياسية ؛ فهو لا يناقش ولا يُبدى أية وجهة نظر تجاه ما يمكن أن نسميه «الأيدولوجية الرسمية» أو «الإطار الفكرى» الذى يمثل رؤية معينة قد ينطلق منها النظام السياسى القائم الذى يترجم أولوياته واختياراته الأساسية .

٤- العلاقة بين المواطن والسلطة السياسية الحاكمة لا تعرف مفهوم السياسة- كمحور حركى أو دينامى- يعبر عن قيم حركية على المجتمع السياسى السعى- بأسلوب أو بآخر- لتحقيقها من خلال التجديد المستمر للحلول القائمة تعبيراً عن مثالية تلك القيم .

وفى إطار هذا النمط نناقش طبيعة العلاقة بين السلطة السياسية الحاكمة والمجتمع ، مركزين على «السيطرة الاجتماعية» كمعيار يحدد درجة قوة وضعف العلاقة بين الدولة والمجتمع ، والذى نستفيده مما قدمه جول مجدال<sup>(٣)</sup> ، ونوظف فى الإطار نفسه علاقات الهيمنة التى تمارسها السلطة السياسية الحاكمة على الرأى العام ، وكيفية قيامها بعملية تشكيله وصناعته .

**أولاً:- تحديد طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة واتجاهاتها وموضع الهيمنة على تكوين ظاهرة الرأى العام؛**

- يتمثل معيار قياس قوة أو ضعف الدولة فى درجة هيمنتها على نماذج «السيطرة

الاجتماعية»، والتي تعنى التحكم فى منح أساسيات الحياة المعيشية لعامة الناس إضافة إلى تكوين قيمهم، وتوجيه سلوكهم، فإذا كانت أنماط السيطرة الاجتماعية موحدة وخاضعة للدولة فإننا نكون بصدد دولة قوية، وأما إذا تجزأت وخضعت لقوى ومنظمات مجتمعية متعددة فإننا نواجه حالة دولة ضعيفة فى مواجهة مجتمع قوى، وعلى ذلك فقوة المجتمع كما يراها مجدال - تأتى من فشل الدول فى إملء القواعد الاجتماعية، كما يعود ضعف الدولة بالمقابل إلى تجزئة السيطرة الاجتماعية، وخضوعها لقوى وفئات مختلفة، ويلاحظ أن المنظمات والقوى المجتمعية التى يمكن أن تتحكم فى نماذج السيطرة الاجتماعية وبالتالي فى منح أساسيات الحياة للأفراد الخاضعين لها، وإملء قواعد سلوكهم اليومى كثيرة ومتنوعة، وتختلف من مجتمع لآخر، ومن أمثلتها: (الجماعات الأسرية، والأثنية، والقبيلة، وملاك الأراضى، والقيادات الدينية، والزعامات المحلية، والمقرضين من أصحاب الأموال، والنقابات، والمؤسسات المالية، والشركات التجارية والصناعية، وغير ذلك من المنظمات، والرجال الأقوياء... إلخ)، وتحاول الدول النامية جاهدة فرض نفوذها على نماذج السيطرة الاجتماعية فى مجتمعاتها، وهناك صراع مستمر بين سلطة الدولة وبين القوى والمنظمات المجتمعية الأخرى، حول أى من هذه المنظمات تحكم العلاقات الاجتماعية فى المجتمع؟ هل هى الدولة أم المنظمات الأهلية الأخرى؟

ويعد الصراع بين الدولة وهذه المنظمات هو جوهر السياسة الفعلية فى الكثير من الدول النامية كما يرى البعض؛ إذ تسعى القيادات السياسية للتحكم فى نماذج وقوى السيطرة الاجتماعية؛ لكى تتمكن من تعبئة الجماهير لصالحها وتضمن خضوع أفراد المجتمع، وإذعانهم لسلطتها؛ ذلك أنه كلما كانت المنظمات المجتمعية والزعامات المحلية قوية ضعفت طاقة الدولة فى التعبئة والإخضاع، ومن هنا تسعى هذه القيادات لتحطيم هذه المنظمات أو تفرغها من طاقاتها وتحديد أدوارها وتهميشها فى الواقع السياسى العملى.

ويطبق مجدال نموذج على علاقة الدول النامية بمجتمعاتها ويقسمها تبعاً لذلك إلى ثلاث مجموعات مختلفة تتسم **المجموعة الأولى**: بضعف أجهزة الدولة فى مواجهة القوى الاجتماعية المسيطرة فيها، وتضم أعداداً كبيرة من الدول النامية، وتشمل **المجموعة الثانية**: الدول النامية التى تمكنت الدولة فيها من التأثير فى نماذج السيطرة الاجتماعية، ولكنها لم تتمكن لأسباب عديدة من توحيد السيطرة الاجتماعية تحت نفوذها والانتقال بالتالى إلى عداد الدول القوية، ومن أمثلتها مصر والهند والمكسيك، وأما دول **المجموعة الثالثة**: فهى الدول التى تمكنت بسبب تأثير بعض الظروف والأحداث الخاصة من التحول

إلى دول قوية، وفرض قواعد العلاقات الاجتماعية في مجتمعاتها، وتضم هذه المجموعة عدداً محدوداً من الدول النامية مثل: كوبا، وفيتنام، وكوريا الشمالية، وكوريا الجنوبية، بالطبع يمكن الانفاق والاختلاف حول وضعية كل دولة في إطار مجموعة معينة، ولكن تظل الفكرة الأساسية سليمة ومفيدة<sup>(٤)</sup>.

ويمكن القول إنه في ظل مفهوم السيطرة الاجتماعية والسياسية يمكننا فهم عملية تشكيل الرأي العام عبر مدخلين نظريين هما: تدعيم السيطرة عبر منطق الهيمنة، وإرادة الغزو الحضارى نتناولهما فيمايلي:

### (أ) المدخل النظرى الأول: تدعيم السيطرة عبر منطق الهيمنة:

**يشير مفهوم الهيمنة بجذوره العلمية واستخدامه السياسى والثقافى عدة قضايا منها:-**

١- تتوقف إمكانية السياسة على إمكانية الهيمنة، والتي بدورها تتوقف على وجود دالة فارغة عند نقطة معينة يحاول المجتمع وقواه السياسية أن يملأها بطريقة أو بأخرى، فإذا كانت عملية التمثيل السياسى - كما هو شائع - علاقة ذات اتجاه واحد فإنها تتحقق بشكل جيد إذا ما نقل الرأي العام إرادته (الناخبين مثلاً) إلى الذين يمثلونه (المرشحين أو النواب) الذين لا يغيرون محتوى هذه الإرادة<sup>(٥)</sup> لكن يامعان النظر نرى أن علاقة التمثيل عملية ذات اتجاهين؛ لأن النائب الذى يقوم بتمثيل ناخبيه بشكل فعال أو مؤثر لا ينحصر دوره فى نقل إرادتهم، ولكنه يخلق لغة سياسية تحدد طبيعة العلاقة مع الرأي العام واتجاهاتها، وهى فى جوهرها حركة هيمنة معينة، فمثلاً الأوضاع القائمة فى الكثير من بلدان العالم الثالث، حيث يكون المجتمع المدنى هزياً ومحطماً نجد القائد السياسى يخلق مثل هذه اللغة؛ لكى يعطى للشعب نوعاً من الهوية، والوحدة باسم وحول «المصلحة العامة»<sup>(٦)</sup>.

٢- تعتبر العلاقة بين السلطة والحرية فى الخطاب السياسى الشائع هى علاقة تعارض متبادل، فقد عُرِّفت الحرية بأنها القضاء على السلطة، وهذا غير ممكن منطقياً وغير متحقق تاريخياً، فعلى المستوى الفردى تتحقق الحرية إذا كان الفرد قادراً على التحديد الذاتى إذا ما واجه مسألة اتخاذ قرار ما بطريقة عقلانية، وإذا انتقلنا إلى القرار الجماعى فإن اتخاذ قرار ما وقمع القرارات البديلة سيتجلى بمثابة علاقة قوى، أو علاقة سلطة، وعليه فإن وجود السلطة هو شرط للحرية، فقد نزيل بعض علاقات السلطة ونقضى على أشكال معينة منها؛ لكى نقوم بعملية خلق سلطة جديدة، وهذا يعنى أن الهيمنة كامنة فى نوع من نظام العلاقات الاجتماعية والسياسية، وإذا افترضنا أن الأمر يتحقق فى الوضع المعاكس، أى أننا بلغنا المجتمع الأمثل مجتمع التوافق الكامل، وأن كل القرارات محسوبة منطقياً، فى

هذه الحالة لن يكون هناك أى نوع من الحرية عدا «حرية وعى الضرورة»؛ وإذن فإن المجتمع الحر والسلطة يلزمان بعضهما البعض. (٧)

٣- تُفهم الدولة باعتبارها جهاز الحكومة، وأيضاً الجهاز الخاص بالهيمنة على المجتمع المدني الذى يشمل البنية الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية- عبر التشريعات والقمع، والاتصال. . إلخ (٨)، وتسيطر السلطة الحاكمة على الرأى العام عبر وسيلتين: القمع، والإقناع. . أى أنها باختصار تكتمل بفعليها السيادة والقيادة، وتقوم بذلك من خلال أجهزتها الأيديولوجية وآلياتها المختلفة؛ وبالتالي تتحقق لها الهيمنة على المجتمع المدني: هيمنة سياسية، كمارسة الهيمنة فى المجال البرلمانى؛ مما يثير مسألة الفصل بين السلطات وقضية الدستورية، أما جهاز الهيمنة الثقافية فإنه يتكون من مستويات مختلفة تهيمن على الواقع من تنظيم التعليم (من المدرسة حتى الجامعة)، وتنظيمات ثقافية (من المكتبة العامة إلى المتاحف)، وتنظيم الإعلام (الصحافة اليومية، نظام المجلات. . إلخ)، وتنظيم الدين. . حتى إطار الحياة الذى يكونه. . وتنظيم المدن، والهندسة المعمارية. . إلخ. . وهناك نوع من الازدواجية بين وظيفة الحكومة، ووظيفة تكوين مؤسسات المجتمع المدني، والوعى بالتوازن بين الاثنين ضرورى لتعريف الدولة واتساقها- أياً ما كان نموذج الدولة- «الدولة الحارس»، «الدولة المتدخلة»، أو «الدولة الأخلاقية» كما يقدمها هيجل، حيث يلعب المثقفون دوراً أساسياً «كوكلاء للمجموعة السائدة فى أداء الوظائف المدرجة فى إطار الهيمنة». (٩)

٤- تُعد الهيمنة موقعاً فى الصراع الاجتماعى، فهناك فئات سائدة تمارس هيمنة عبر المجتمع المدني، وأخرى مسودة تحاول نخبها القائدة أن تشكل هيمنة جديدة لها فكرها، وأخلاقياتها، وفعالها الجديد. وتقع مهمة الهيمنة على عاتق الحزب السياسى، وكما يرى جرامشى: «من الممكن تقييم وظيفة الهيمنة والقيادة للأحزاب من خلال مراقبة نمو الحياة الداخلية لهذه الأحزاب نفسها، فإذا كانت الدولة عبر قواعدها التشريعية تمثل القوة القمعية والنظامية لبلد من البلاد، فعلى الأحزاب التى تمثل الانتماء التلقائى من جانب صفوة من البشر لمعايير من السلوك الأفضل لتربية الجمهور كله، المهم أن تظهر فى حياتها الداخلية أنها قد استوعبتها كمبادئ للسلوك الأخلاقى، هذه القواعد التى هى ضرورات أخلاقية فى الدولة تتحول إلى الحرية فى داخل الأحزاب، والتى هى بمثابة مدارس فعلية تعد حياة الدولة» (١٠).

وهكذا فإنه عبر الهيمنة تتحقق عملية السيطرة على قوى الرأى العام الداخلى فى المجتمع المعين، وتمتلك السلطة السياسية الكثير من الأدوات يمكنها من خلالها ممارسة الهيمنة على المجتمع الأهلى أو المدني، وإعادة تنظيمه وضبطه، وتشكيل اتجاهاته ورأيه

العام، وهي تمارس هذا الأمر من خلال ما يمكن أن نسميه «خطاب السلطة»، والذي يشمل مختلف الموضوعات التي قد تحدث أو لا تحدث مستقبلاً، تعبر فيه الذات عن اهتماماتها، وتحدد بإمكانيات الاستخدام والتملك التي يوفرها الخطاب . . . ولعل الأهم هو علاقة المعرفة، ومن ثم الخطاب بالسلطة؛ فعندما تكون الحقيقة داخل السلطة لاجتيازها، يكون لكل مجتمع سياساته العامة للحقيقة. (١١)

وقد يطلق على أدوات السلطة السياسية مسمى «الأجهزة الأيديولوجية للسلطة» وإن كنا نفضل مفهوم «قنوات السلطة» باعتبارها بمثابة الأرحام المؤسسية للسلطة السياسية، فكثير من الأجهزة ليست جزءاً من الدولة - بالمعنى المباشر لها - كما قدمها التوسير في مقولاته عن «جهاز الدولة الأيديولوجي». «إذ أن الأجهزة هي جزء من تنظيم السلطة في المجتمع، والعلاقات الاجتماعية للسلطة تتكثف وتبلور في الدولة؛ فالعائلة مثلاً يضبطها تشريع الدولة وقضاؤها، وتقيدها سلطتها التنفيذية». (١٢)

ولكن ما الأهداف الأساسية التي تسعى السلطة السياسية إلى استخدام أدواتها الأيديولوجية لتحقيقها؟ إنها باختصار التحكم في السياسات الثقافية؛ وبالتالي صياغة ووضع أسس الرأي العام وصناعته.

وهكذا تقوم السلطة الحاكمة على إعادة إنتاج الهيمنة وصنعها من خلال أمرين (١٣):

**الأول:** تلقين الإطار الفكري للسلطة المهيمنة - أو مثاليها السياسية - عبر أدوات من قبيل: العائلات، والمدارس . . . إلخ، وذلك لأعضاء جدد، أو لآخرين سمح لهم بالدخول فيها.

**الثاني:** تعليم أعضاء المستقبل من الفئات المهيمن عليها، مثالية السلطة المهيمنة، وفي هذا تلعب السلطة التشريعية والقضائية للدولة والمدعومة بقوى القمع دوراً كبيراً.

وتمارس السلطة السياسية الهيمنة عبر إنتاج خطاب سياسى معين تقوم من خلاله بعملية تشكيل الرأي العام، ويفهم من ذلك أن يكون صادراً عن مؤسسات سلطوية تُحدد المتكلم، وموضوعه ومناسبته، وحجم الحديث نفسه . . . إلخ، وهذه ليست تابعة دائماً للسلطة الحاكمة . . . ولكنها موجودة في النسيج المجتمعي، والمجتمع المدني بوجه عام، ولكنها مدعومة: بالتحريم، والجزاءات المادية، وبتوزيع وسائل الاتصال.

وثمة أساليب أخرى داخلية تكرر حماية ووقاية خطاب معين وتحصينه - من خطابات أخرى موجودة أو مسموح لها بأن تكون موجودة - وهذه الأساليب مثل: الترخيص أو الإجازة، والاستناد إلى أقوال أشخاص مهمين، والاستناد إلى أقوال مبدع معين،

والاستناد إلى نص مقدس أو منزل، ومن ذلك أيضاً تنظيم الخطاب فى شكل علم مضبوط له مناهج، وقضايا محددة، وقواعد موضوعة. إلخ، وهنا أيضاً ما يسميه البعض البناء الذى يصدر عنه الخطاب، وهو التنظيم الاجتماعى الذى يحميه من خلال تقرير مجموعة من الجزاءات، فالخطاب الدينى يصدر فى الكنائس، أو المساجد، والخطاب التربوى، فى المدارس، والنقاشات السياسية فى الأحزاب السياسية، والدعاية غالباً فى الحملات الانتخابية، كما سنرى فيما بعد. (١٤)

## (ب) المدخل النظرى الثانى: الثورة الاتصالية الكونية والعولمة: إرادة الغزو الحضارى والتلاعب بالنظام القيمي الوطنى:

تعد التكنولوجيا من أكثر الأمور قابلية للتوجيه السياسى، والاقتصادى، والعسكرى، وذلك نظراً لمرورها الهائلة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ذات الصلة الوثيقة بموضوع -الرأى العام- من حيث برمجتها، وتشكيل نظمها، وتوزيع خدماتها، وتوجيه بحوثها؛ إذ من السهل على السلطة السياسية أن تمارس أساليب المقاطعة المعلوماتية، بل والتجوير المعلوماتى، والضغط الإعلامى. (١٥)

ومن السهل أيضاً إعادة توزيع الموارد المعلوماتية من مراكز البحوث، ومعالجة بيانات، وبنوك معلومات، ومحطات توزيع وبث وفقاً لمتطلبات السوق، والسلطة بحكم موقعها على قمة التنظيم الهرمى خاصة فى الدول النامية يمكن لها استغلال نظم المعلومات؛ لتوجيه دفعة الحركة الاجتماعية والسياسية، وفقاً لما تفرضه التوازنات والضغوط والغايات. (١٦)

ولعل التطور التكنولوجى المتسارع والتكتلات التكنولوجية الضخمة التى تزداد يوماً بعد يوم بين عمالقة صناعة المعلومات (المشاريع المشتركة بين دول السوق الأوروبية المشتركة ومؤسساتها مثلاً والشركات الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان) من جانب، ومن جانب آخر فإن المعرفة -أساس التكنولوجيا- هى فى حد ذاتها «قوة»؛ فلقد أصبحت المعلومات من أهم مصادر القوة السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، ويزداد ثقلها يوماً بعد يوم، وفقاً لمقولة بيكون إن «المعرفة قوة»، وهى «القوة التى تمكن العاقل من أن يسود، والقائد الخير من أن يهاجم بلا مخاطر، وأن ينتصر بلا إراقة دماء، وأن ينجز ما يعجز عنه الآخرون». (١٧)

وقد ممكن هذا التطور التكنولوجى السلطة المهيمنة من السيطرة على التدفق الاتصالى بحيث ينساب عمودياً من أعلى الهرم إلى الطبقات الأدنى بأسلوب الشلال النازل الذى ينشر مساقطه إلى الأسفل؛ ليشهد فى المرتبة الأخيرة حيث يكمن مصب الفيضان، وهكذا

تصير عملية التدفق العكسى من أسفل لأعلى صعبة للغاية كلما ابتعدنا عن القمة، وتقل نسبياً فى المراتب والمستويات القريبة، إن شلال التدفق الاتصالى الدولى يعتمد على مجموعة من القنوات التى تقوم باستقبال الرسائل الواردة من المراتب الأخرى، بحيث تستلم فى مركز التحكم وإعادة التركيب، ثم يتم إرسالها كتدفقات صادرة عن طريق شلال التدفق النازل الذى يلقى بمساقطه .

وبالإضافة إلى قناة الاتصال المركزية هناك قنوات فرعية فى المستويات الأخرى تعمل على استلام مجموعة من التدفقات الواردة، وتعيد إصدارها- على أن طبيعة هذا النظام الاتصالى النابع من الطبقيه الدولية تجعل من المرتبة الأخيرة فى أغلب الأحيان موضوعاً للتعامل، وليس طرفاً مؤثراً حيث أريد لها أن تكون مساحة للاستهلاك؛ لذا فهى حينما تحاول أن ترسل تدفقها الاتصالى إلى المراتب العليا صعوداً تواجه عناءً شديداً .

وعلى الرغم من تعدد قنوات الاتصال الدولى فإن الاختلال فى الحركة الاتصالية، جعل المراتب العليا تحتكر مصادر الاتصال، وتتحكم فى تدفقاته بطريقة غير عادلة؛ لأنها لاتتضمن أبسط أساليب السلوك الاتصالى البشرى الذى يُصاغ فى العادة من تفاعل الأطراف المتعاملة بالحركة والاستجابة . . . » فقد أريد للاتصال من قبل قوى الهيمنة الدولية أن يكون أحادياً من جانب، ورأسياً من جانب آخر، وحتى فى تطبيقات مفهوم الحوار حول العديد من القضايا على المستوى الدولى الذى هو أحد تعبيرات الظاهرة الاتصالية، وأداة من أدواتها، وهكذا يوجد طرفان متعاملان، وهناك اهتمام من أحد الطرفين بالطرف الآخر، وقد ارتبط بالاهتمام اختلال ضخيم فى القوة لصالح الطرف الذى ينبع منه الاهتمام، فإن الهدف لا بد وأن يصب فى صالح القوة الكبيرة إما بالهيمنة، أو بالاحتواء. (١٨)

وفى هذا الإطار نفهم الغزو الحضارى أو الاستعمار الثقافى بوصفه تعبيراً عن علاقة سلطة خارجية متحكمة بمجتمعات وسلطات محلية تجرى عملية إلحاقها والسيطرة عليها، الأمر الذى يثير مسألة الأبعاد الثقافية للظاهرة الاستعمارية- القديمة والجديدة على السواء، فما حقيقة الغزو الحضارى وعلاقته بعملية تشكيل الرأى العام وصناعته؟ .

يتحدث البعض من المحللين عن منطوق آخر غير منطوق الهيمنة والسيطرة وهو **التفاعل والحوار الحضارى**؛ وهو منطوق مفترض فى الظروف العادية، يتمثل فى تماس الحضارتين، ثم تداخلهما جزئياً بحيث يتم فى كليهما حذف تلقائى من عناصرهما، وضم انتقائى أيضاً، وبديهي أن الحضارة الأعمق والتى تمتلك ناصية التطور التكنولوجى سوف تكون

هى صاحبة النصيب الأكبر فى هذا المضمار ، وسوف تتنازل الأخرى أمامها ، ونكاد نقر بأن نوعاً من هذا لم يحدث فى تاريخ البشرية إلا باستثناءات جد محدودة ، وأن الحضارة السائدة - بحكم عوامل كثيرة - تطرح نفسها باستمرار باعتبارها صيغة مكتملة فى ذاتها ، دون أى استعداد للتفاعل أو التخلّى عن بعض عناصرها فى التعامل مع الآخرين وقبول بعض عناصر حضارتهم ، هذا ما حدث فى أمريكا ، حيث طرحت الثقافة الأوروبية نفسها فى مواجهة ثقافة الهنود الحمر . . . ولم يكن لديها أى استعداد للتفاعل معها ، ومن ثم كانت المواجهة الثقافية المدعومة بالسلاح المتطور ، وبالقدرة الأعلى على التنظيم . . . وانتهى الأمر باضمحلال تام لثقافة الهنود الحمر ، وهى الثقافة التى انكب عليها الباحثون الأنثروبولوجيون الأوروبيون فى كتاباتهم ودراساتهم أثناء ذلك وفيما بعد - وسادت الثقافة الأوروبية فى تجليها الأمريكى المعاصر ، وهنا يكون الاختفاء الحضارى كنتيجة منطقية للمواجهة والغزو الحضارى<sup>(١٩)</sup> ، وربما يكون هذا أحد أبعاد وأهداف أصحاب منطى صراع الحضارات ، وتصادمها .

وهكذا فإن الغزو الحضارى يدور حول إحلال نوع معين من المفاهيم والقيم مكان مفاهيم وقيم أخرى - وفى معناه العام يتضمن افتراضاً بأن مجتمعاً معيناً يمتلك قيمة تقليدية أى تراثاً من القيم والمعتقدات التقليدية السائدة ، فتأتى مفاهيم وقيم أخرى متناقضة وغير متجانسة معها ، وتقوم بعملية إزاحة لها لتحل محلها ، بحيث يترتب على ذلك إلغاء أو تقليص لفاعلية القيم والمعتقدات التقليدية وحلول المفاهيم والقيم والتقاليد الجديدة فى موضعها ، ومن ثم فإن الغزو الحضارى يعنى ثلاث عمليات متكاملة ، وهى : (٢٠)

(أ) هناك مجتمع يملك تراثاً من القيم والتقاليد والعقائد .

(ب) هناك نظام آخر للقيم والعقائد المختلفة عنه - كلياً أو جزئياً - والمتناقض معه فى جوهره .

(ج) ثمة عملية إحلال للثانى موضع الأول ، بحيث يمضى الأول ، ويأتى الثانى فيستقر مكان الأول .

الغزو الحضارى ، بهذا المعنى يعد جوهر الاستعمار الجديد والتبعية المعنوية وأداتها الأساسية ، فما الاستعمار الجديد ؟ وما مدى اختلافه عن الاستعمار القديم ؟ .

كان محور الاستعمار القديم أو التقليدى الأساسى القوة ، والقسر المادى فالجيوش تحتل الأرض ، وتقوم بالإلحاق المادى والعسكرى وتحطيم الإرادة العامة للشعوب ، وتحتقر رأيها العام ، وهو بهذا المعنى لم يعد له وجود الآن - إلا فى صورة وحيدة تعد أحد أبرز صورته

تخلفاً ومعاكسة لمسيرة التاريخ البشرى والإنسانى - كما يرى د. جمال حمدان - وهو الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي في فلسطين المحتلة. (٢١)

أما الاستعمار الجديد فإن محوره «خلق التبعية المعنوية» و«تخطيم الإرادة» أى الشعور لدى السلطة المحلية والمجتمع المحكوم بأنه لا يستطيع الفكك من أن يحتوى إرادته مجتمع وسلطة أخرى، فكما أنه يعيش على معونات فى النواحي المادية والاقتصادية والتكنولوجية، فهو معنوياً تابع له أيضاً (٢٢)، فالتبعية المعنوية تعنى أن الثقافة، ونمط الحياة التى يقدمها ذلك المجتمع الآخر هى المثال الأعلى الذى يجب اتباعه - حتى لو لم يتم إعلان ذلك - فالشعور العام بأن هذه الثقافة هى المثالية العليا يمثل الإطار المعنوى للاستعمار الجديد. (٢٣)

إن منطق عملية الغزو المعنوى أساسها تخطيم النظام الفكرى القائم، وملء العقل الجماعى بنظام فكرى آخر؛ وهى لذلك تسير فى خطين متوازيين: خط سلبى، حيث تجرى عملية تفتيت وهدم متتالية، وآخر إيجابى بمعنى غرس وتسريب مفاهيم جديدة تقوم بعملية الإحلال (٢٤)، ذلك أن روح الشعوب لا يمكن أن تعيش فى فراغ، وفلسفة الغزو الحضارى تعى ذلك جيداً، ومن ثم فهى لا تقتصر على عملية التدمير المتتالية، بل تربط ذلك بعملية بناء متتابعة أيضاً؛ أول عناصرها خلق الإعجاب بأقصى درجاته بالحضارة الغازية، والثقافة المرتبطة بها، من هنا نستطيع فهم منطلقات الغزو الفكرى الغربى والأمريكى للمنطقة فى الوقت الراهن وفى أضعف المناطق حصانة فى الجسد العربى والإسلامى (٢٥).

وهكذا فإن عملية الغزو الحضارى تُعد مقدمة لتشكيل الرأى العام وصناعته، أى أن ثمة سلطة مهيمنة - ذات صفة عالمية فى الغالب - تسعى لاختراق وغزو مجتمعات أخرى وطبقات محكومة فيها، ويتعلق الغزو الحضارى بدرجة كبيرة بعملية تبديل وتغيير القواعد والقيم الأساسية للطابع القومى والثقافة السياسية؛ مما يقود إلى تشكيل الرأى العام بالوقائع والأحداث السياسية، وقد تحددت زماناً ومكاناً.

**ثانياً: بناء السلطة المهيمنة على المستوى الدولى؛ الثورة الاتصالية والتكنولوجية نحو مزيد من الهيمنة الثقافية والقيمية والغزو الحضارى؛**

يعد من الأمور ذات الدلالة واللافتة للانتباه ذلك التوافق الزمانى - على الأقل - بين شيوع مفهوم الغزو الحضارى والمقولات حول الثورة الاتصالية والمعلوماتية (٢٦)، ودون

دخول فى التفاصيل فإن مفهومى الهيمنة والغزو الحضارى - على المستوى الدولى - هما جماع العمليات التى تستخدم لإدخال مجتمع معين إلى النظام العالمى الحديث أو المعاصر ، من خلال استمالة الطبقة المهيمنة فيه ، والضغط عليها ؛ كى تشكل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى اتساق مع قيم المركز المهيمن فى النظام أو حتى الترويج لها<sup>(٢٧)</sup> ، وتحتل وسائل الإعلام مركز الصدارة فى المشروعات العاملة التى تستخدم فى عملية التغلغل المعنوى والفكرى ، ومن أجل تحقيق درجة كبيرة ومهمة منه لابد من أن تستحوذ القوة المهيمنة المتغلغلة على وسائل الإعلام ذاتها ، ويتم ذلك ضمن وسائل أخرى - بقدر كبير - عن طريق إضفاء الطابع التجارى على تلك الوسائل والوسائط .

ولعل أهم جوانب الهيمنة فى السلطة السياسية الحاكمة :

**١- الهيمنة الثقافية والقيمية :** يظهر فيها الدور الذى تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات (وهى أحد مكونات مايمكن تسميته السلطة الحاكمة أو المهيمنة على المستوى الكونى)<sup>(٢٨)</sup> التى تقدم الأموال والخبرات اللازمة لتحقيق ثلاثة أهداف :

(أ) خلق كوادر علمية من الوطنيين فى هذه البلدان يكون ولاؤهم للنمط الحضارى السائد أكثر من ولائهم للنمط الحضارى الخاص ببلدانهم .

(ب) ربط النظام التعليمى فى هذه البلدان بالمركز المهيمن من خلال مسالك متعددة تقود فى النهاية إلى ضياع الهوية القومية ، وتحقيق الغربة الثقافية والحضارية ، والتبعية الفكرية .

(ج) محاصرة المفكرين والقادة الوطنيين - فى الدول النامية - الذين يسعون للخروج من دائرة الهيمنة وشغلهم على الأقل بقضايا لا تمثل أولويات الوطن ؛ مما يؤدى إلى بعثرة الجهود وخسارة الوطن لجهود أبنائه .

**٢- الاحتكار المعلوماتى** حيث تعمل السلطة الكونية المهيمنة على أن يكون لها وسائلها الإعلامية وطرقها الاتصالية التى تسعى من خلالها إلى تحقيق الغزو الحضارى الكامل للعالم النامى تحقيقاً لاستمرار الهيمنة الاستعمارية الكاملة<sup>(٢٩)</sup> ، وفى هذا الإطار يأتى الدور الذى تلعبه وكالات الأنباء العالمية ، والشركات المتعددة الجنسية ، ووكالات الإعلان الأمريكية فى بسط الهيمنة على الدول النامية ، سواء فى المجال التكنولوجى المرتبط بأجهزة الإعلام وشبكة المعلومات ، أو فى المجال الثقافى والإعلامى ، أو فى المجال الأكاديمى<sup>(٣٠)</sup> ، وهكذا يتم استغلال التكنولوجيا المتقدمة المتمثلة فى شبكات الحاسب الآلى ، ونظم البث عبر الأقمار الصناعية ؛ كى تتخطى برائلها الحواجز الوطنية للدول الأخرى ، وتعمل على نشرها على نطاق عالمى ؛ مما يؤكد فعاليتها كإحدى آليات الهيمنة

الثقافية والإعلامية<sup>(٣١)</sup>، والنتيجة أنه يتم رسم السياسات الاتصالية الوطنية - فى البلدان المهيمن عليها - بعيداً عن مشاكلها الحقيقية النابعة من سياقها المجتمعى المعين؛ وبالتالي لاتستطيع أن تقوم بدور فعال فى خدمة قضايا التنمية فى هذه البلدان، أو فى التصدى لمحاولات الغزو الثقافى والوقوع فى دائرة الهيمنة الأمريكية.<sup>(٣٢)</sup>

ويعد فهم مدى هيمنة الشمال على وسائل الاتصال وتدفق المعلومات فى اتجاه واحد إلى الجنوب مدخلاً مهماً لفهم مداخل تجريد الشخصية القومية من مقوماتها التاريخية وتسطيحها إلى المدى الذى يجعلها تتوافق مع أهداف ومصالح وشبكات التوزيع والتسويق الإعلامى والثقافى التى تديرها الشركات متعددة الجنسيات، وهذا يتفق مع استراتيجية التدخل السياسى غير المباشر التى تعتمد على الحرب الأيديولوجية والثقافية من خلال المراكز الثقافية، ومراكز البحوث، ونظم التعليم والبحوث المشتركة، والأقمار الصناعية، وشبكات الكمبيوتر، وبنوك المعلومات.

**- التطور التكنولوجى والثورة الاتصالية: نحو مزيد من الهيمنة والرقابة الرسمية على تشكيل الرأى العام وصناعته:**

يعد الجانب الذى لم يوله كثير من الباحثين فى غمرة نظرتهم الإيجابية لتأثيرات التطور التكنولوجى فى المجال الاتصالى هو علاقته، وبالأصح ما يتيح من إمكانات التحكم والرقابة؛ وبالتالي ما يضعه فى يد من يملكون مقاليد من سلطات مهولة فى الرقابة على عملية تشكيل الرأى العام وصناعته؛ فالسلطات التى تمسك بزمام هذا التطور التكنولوجى وتحتكر مفاتيحه الأساسية لديها إمكانات كبيرة؛ لكى تمارس - من خلال عملية التحكم والرقابة - قدراً كبيراً من الجهود فى عملية تشكيل الرأى العام من خلال التحكم فى الخطوات الأساسية التى يتكون منها الرأى العام<sup>(٣٣)</sup>، ويمكن أن نشير فى هذا الصدد إلى مثال محدد فقط يتعلق بإمكانيات المراقبة الإلكترونية وآثارها على الإدلاء بالرأى فاستخدام المراقبة الإلكترونية الحديثة، سواء أكانت بطريقة التصنت أو التسجيل؛ يعد قيلاً على حرية الحديث وإعلان الرأى، وهو الأمر الذى يحطم التوازن بين الحرية الشخصية وتنفيذ القانون، «غير أن القانون قد يسمح فى بعض الأحيان بهذا الأمر لاعتبارات تتعلق بالعدالة أو بالأمن القومى، لكن تعدى هذا الاستثناء يشير التساؤل حول مدى حجية دليل الإثبات الذى يتم الحصول عليه بهذه الطريقة».<sup>(٣٤)</sup>

والتكنولوجيا الإلكترونية الحديثة قادرة الآن على اقتحام الحدود التى أصبحت الآن

بشكل متزايد ذات مفاهيم متطورة، ولم تعد مجرد تخوم طبيعية، والرقابة ازداد مجالها وتوسع في الفترة الأخيرة وفقاً لمدى التطور التكنولوجي الذي تشهده البشرية، وعلى سبيل المثال فإن المتصنتين قادرين على التقاط الحديث من الأماكن المغلقة أو الحديث من مكان، ثم استقباله في مراكز استماع مأمونة، وهناك ترسانة من الوسائل الفنية المخصصة للمراقبة التي تستهدف تسجيل الأصوات التي تطورت بدرجات مذهلة؛ مما عرض الحريات خصوصاً إعلان الرأي إلى أضرار بالغة.

وهكذا يكون قد اتضح باختصار الإطار الأوسع لكيفية الهيمنة على الرأي العام . . ففي إطار مدخل سيطرة السلطة السياسية الحاكمة على المجتمع المحكوم تتم السيطرة على الرأي العام داخلياً عبر منطق الهيمنة - بجمع مستوياتها، والتي تستمر لكي تتعاقب مع منطق آخر هو منطق الغزو الحضاري، وقد حاولنا وضعه - قدر الإمكان - في الإطار العام للتطور المتسارع في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي في إطارها يتم الاحتكار، كما يتم التلاعب بالنظام القيمي الخاص بكل شعب على حدة.

وسوف نقتصر في المعالجة على المستوى الداخلي في تعامل السلطة السياسية، ونأخذ أداة محددة تقوم السلطة السياسية الحاكمة من خلالها بالهيمنة على الرأي العام هو الرقابة السياسية، وفي الوقت نفسه تسعى قوى المجتمع السياسي؛ لكي تكون لها ذاتيتها وتأثيرها الموازن للسلطة السياسية الحاكمة، وذلك من خلال مفهوم آخر هو مفهوم الرقابة الشعبية.

\* \* \*

## المبحث الثاني

### عملية الرقابة السياسية على الرأى العام: الوسائل والآليات

رغم أن ممارسة عملية الرقابة تحقيقاً لأهداف سياسية أو غيرها قديمة قدم المجتمع البشرى، فإن بلورة مفهوم الرقابة السياسية ارتبط بمفهوم «الدولة القومية» وتحديدًا بفكرة السيادة؛ وذلك فى معظم صورها ونماذجها، بل وكانت الرقابة السياسية مظهرًا من مظاهر تلك السيادة، وعملاً من أعمالها فى معظم الأوقات، والتي غالبًا ما كانت تستند إلى اعتبارات حماية القيم الأساسية للمجتمع، وحماية النظام العام بأوسع معانيه، لكنها كثيرًا ما وظفت واستخدمت هذه الرقابة كأداة من أدوات تدعيم سيطرة وهيمنة السلطات المستبدة، وحرمان الشعوب من حقها فى الاتصال الحر والحقيقى، وحجب الحقائق وتزييف وعى الشعوب بواقعها، وتثبيت سلطان الحكام المستبدين، وتُعد دلالة قضية «شومازخارى»<sup>(٣٥)</sup> ذات مغزى فى هذا الصدد، ومن جانب آخر تُعد الرقابة السياسية مسلكًا أساسيًا لتشكيل الرأى العام فهى بداية «رقابة»؛ لأنها تعنى التقييم والحكم على الوضع القائم بالصلاحية أو الفساد، وأيضًا تعنى عمليات الضبط للأداة الحكومية وللسلطة الممارسة للعمل السياسى مستندة إلى دعامين<sup>(٣٦)</sup> :-

**الأولى:** رقابة قانونية بمعنى المطابقة للمشروعية، وهى الرقابة الرسمية.

**والثانية:** رقابة شعبية سياسية بمعنى المطابقة للشرعية، وهى رقابة المجتمع والرأى العام لمدى احترام السلطة السياسية الحاكمة للدستور والقيم الأساسية التى تشكل نمط العلاقة السياسية التى تربط الحاكم بالمحكوم.

**الأولى:** تتم من خلال ممارسة درجة من درجات «الضبط» و«التحكم» فى المعلومات، ثم التلاعب فى نظام القيم الجماعى الذى يشكل جانبًا مهمًا للذاكرة القومية وشاشات الإدراك التى يتم من خلالها إدراك المعلومات وتكوين الرأى العام، ثم تبنى المواقف التى هى الأسس التى يركز عليها فى عملية تشكيل الرأى العام وصناعته.

**والثانية:** هى العامل الموازن لخطأ الممارسة السلطوية وشططها فى كثير من الأحيان، الأمر الذى يؤدى إلى حدوث نوع من التوازن الواقعى بين الرقابتين «الرسمية، والشعبية» فى إطار الرقابة السياسية المتكاملة.

وتثير الرقابة السياسية القضائية الأزلية والمحورية فى دراسة الظاهرة السياسية، ألا وهى علاقة السلطة بالحرية وحدود تلك الأخيرة والتي لا يمكن تصورهما - ولو حتى نظرياً - مطلقاً بدون حدود أو ضوابط، ولكن التساؤل يدور حول مدى هذه الضوابط ومقدارها، وطبيعة الحدود التي تحكم عملية «التعبير عن الرأى العام» بمظاهرها المختلفة، ولا شك أن مدى حرية التعبير عن الرأى العام ذاته بطريقة علمية وعملية تحددها هذه الضوابط والأسس والقيود.

إن عملية التعبير عن الرأى العام أياً كانت الصورة التي تظهر فيها: نشر، وإذاعة، وطباعة، وتوزيع، تخضع لعدد من الضوابط والقيود تسهم بدورها - فى تشكيل الرأى العام وصناعته، ونعنى بها فى هذا الصدد إبراز عملية التعبير عن الرأى العام فى الصورة أو الشكل المعين الذي تريده السلطة السياسية الحاكمة، وأحياناً تزداد هذه القيود والضوابط، ويصل الأمر إلى درجة - مصادرة مظاهر التعبير عن الرأى العام المختلفة، ومنعها، وتجربهما - ويختلف الأمر طبقاً لطبيعة السلطة السياسية الحاكمة، وسوف نتناول النوعين من الرقابة فيما يلى:

#### المنطق الأول: الرقابة الرسمية والرأى العام

تعنى الرقابة الرسمية عمليات الضبط التي تقوم بها السلطة السياسية الحاكمة لتعبيرات الرأى العام المجتمعية إزاء موضوع محدد؛ لكى تتطابق مع المشروعية القانونية فى المجتمع المقصود، فهى إذن تثير موضوع ضوابط الرأى العام، والتحكم فيه منذ لحظة تكونه الأولى (مرحلة إدراك وجود مشكلة الرأى العام)؛ وبالتالي يكون تناول فكرة ضوابط التعبير عن الرأى العام، حيث يمكن القول - على المستويين الفردى والجماعى - إن حرية اعتناق الآراء، والأفكار، والمذاهب، مصونة «إذ حرية الاعتقاد لصيقة بجوهر الإرادة الإنسانية»، وهى مبنية على الاقتناع والإقناع، وهى فرع للإرادة الحرة من غير إكراه؛ ولذلك نجد أن كل المواثيق تقريباً تقر حرية الاعتقاد واعتناق الآراء - على مستوى الأفراد والجماعة - مهما كانت درجة مخالفتها للمألوف، طالما ظلت مجرد اعتقادات فى الصدور لم يتم التعبير عنها؛ فهى بطبيعتها تتأبى على التقييد إلا إذا تصورنا إمكانية الانتكاس لجهود محاكم التفتيش شقاً عما فى الصدور. (٣٧)

تختلف هذه القضية عن حرية التعبير - بأية صورة من صورها - والتي تسهم بصورة مباشرة فى عملية تشكيل الرأى العام وصناعته؛ إذ أن هذه لا يتصور أن تكون مطلقاً من حدود القانون، أو من استهداف الصالح الاجتماعى العام، أو ما يسميه البعض «الوظيفة

الاجتماعية لحرية التعبير»؛ إذ هي «ضوابط» و«قواعد حاكمة للاختلاف»، ولا يمكن أن يظن أو تكون بذاتها مصادرة على الحق في التعبير أو حجراً عليه والقاعدة أنه «لاحق بدون تنظيم، ولا تنظيم بغير توخي الوظيفة الاجتماعية للحق أو الحرية». (٣٨)

وبالتالي فثمة مستويان من الضوابط: **أولهما**: على مستوى القضايا العامة، **وثانيهما**: على مستوى القضايا الخاصة ذات الطابع الفني المتخصص وكلاهما يقومان بتشكيل ظاهرة الرأي العام وصناعتها: -

### (أ) المستوى الأول: الرقابة وضوابط التعبير عن القضايا العامة المشكلة للرأي العام: -

تعتبر الرقابة الرسمية في هذا الصدد هي المسلك الذي يتم من خلاله تشكيل الرأي العام إزاء الأحداث من خلال «المنع» و«الحظر»؛ وبالتالي «التحريم»، و«التجريم» وتعد ممارستها من أهم مسالك السلطة السياسية في تشكيل الرأي العام، وهي تتضمن افتراضاً بأنها- أي السلطة الحاكمة- تعرف أفضل وربما أكثر من أي طرف آخر، كما أنها تتحمل المسؤوليات بالنسبة لالتزاماتها، وتمتلك السلطة الحاكمة الدافع للحفاظ على نفسها في مواقع الحكم والسيطرة والهيمنة، وتمنع أية سلطات أخرى بديلة من أن تقوى وتنمو حتى لا تنازعها مستقبلاً هذه المواقع وتلك المكانة؛ وبالتالي فهي تعمل على حجب أفكار معينة، بمعنى أنها تنظيم سلبى للأفكار من أجل كبح جماح برامج معينة؛ كي لا تتكون أو تتبلور مواقع منافسة جديدة للسلطة<sup>(٣٩)</sup>، وهذه الرقابة تبدو في أشكال كثيرة، وتعتبر عنها مظاهر متنوعة، وحتى لا ندخل في تعداد لا نهائياً للأشكال، نقسمها وفقاً لبعض الأسس والمعايير المهمة على النحو التالي:

#### ١- يمكن تقسيم أشكال الرقابة عموماً وفق عدة معايير منها:

من حيث الصلة بالسلطة السياسية الحاكمة هناك نوعان أساسيان:

#### أ- الرقابة الحكومية:

وهي تلك التي تتم غالباً من خلال أدوات السلطة السياسية الحاكمة وعبر مؤسساتها الحكومية، وهي مكون أساسى من مكونات الهيمنة، وعادة ما يضرب المثل بالقانون- بمعناه الواسع الذى يشمل التشريع، والعرف الملزم- باعتباره الأداة الأساسية التى يُمارس من خلالها هذا النوع من الرقابة فى بعدها الرادع أو الجزائى بكل ما يترتب عليه.

#### ب- الرقابة غير الحكومية:

وهي تلك التي يُمارسها المجتمع المحكوم على السلطة الحاكمة عن طريق تعبيرات رأيه

العام أو عن طريق مؤسسات المجتمع والأمة ؛ فالرأى العام هو بمثابة الجزء غير المنظم للسلطة الحاكمة، حين تنحرف أو تخطئ في ممارساتها<sup>(٤٠)</sup>، إضافة إلى ذلك يقوم الرأى العام بدور الرقابة على الأفعال والسلوكيات على المستويين الجزئى والكلى، ويساعد- والحال هكذا- فى تحقيق الملاءمة على المستوى الفردى بين الأفراد والبيئة الاجتماعية، وعلى المستوى الكلى تحقيق الاتساق بين الأجهزة والمؤسسات والأطر الحاكمة لأعمالها وممارساتها.

ويمكننا أن نتصور مستويات متنوعة للرقابة فى هذا الإطار، تبدأ من أن يكون الفرد قريباً على نفسه ( وهو ما يسميه البعض الرقابة الذاتية أو سياسة النفس كما يذهب الإمام الغزالي فى الإحياء )، وتدرج لتشمل الرقابة فى المنزل فى صورة غير محدودة من الأوامر والنواهي تتناول كافة المظاهر التعبيرية والسلوكية، وسياسة الأهل والمنزل، كما تتدرج هذه الرقابة فى جماعات الرفاق والأصحاب . . . ، كما يعتبر التدريس شكلاً من أشكال الرقابة باسم المهارة، والكفاءة، ويعتبر- الوعظ والإرشاد والنصح- نوعاً من الرقابة، وغالباً ما تلجأ الرقابة الشعبية إلى الإقناع الواضح أو الخفى تبعاً للموقف أو القضية المثارة وللرقابة الشعبية الكثير من الصور والأشكال سوف نتناولها فيما بعد. <sup>(٤١)</sup>

## ٢- الرقابة من حيث الموضوع تنقسم إلى نوعين :

**أ- الرقابة المانعة:** وهى أبسط أشكال الرقابة وأكثرها بدائية فى الوقت ذاته، وهى تتحقق عبر السيطرة على قنوات تشكيل الرأى العام، فمثلاً تُمارس على الصحافة من خلال إعطاء أو منع « إذن الصدور»، و«التفتيش»، وحجب الموضوعات أو «حظر النشر»، والتدخل بالحذف أو الإضافة فى المقالات، وهذا النوع من الرقابة بكل أشكاله السابقة تتم ممارسته من المنبع، وقد ينظم القانون هذا الأمر لفترة محدودة، وغالباً ما تلعب الاعتبارات السياسية الدور الأكبر فيه.

**ب- الرقابة اللاحقة أو الجزائية والرادعة:** وهذا النوع من الرقابة تتم ممارسته لاحقاً، وحين يكون النوع الأول من الرقابة فعالاً لا نحتاج إلى هذا النوع الثانى من الرقابة ؛ وبالتالي فإن وجوده يرتبط بعدم وجود الأول أو عدم فعاليته، وتتنوع أشكال هذه الرقابة من «التحذيرات اللفظية» إلى «استعمال أشكال العقاب المعتادة» مثل : منع النشر، والغرامات، والحبس . . . إلخ . . . ، وغالباً ما يقوم الأفراد الذين يخشون التعرض لجزاءات الرقابة بنوع من الرقابة الذاتية، فلا يقول المتحدث أو يكتب الكاتب كل ما يعرفه عن الموضوع . . . ، أى أنه يحتجز الوقائع ذات الانعكاسات السلبية عليه وعلى حريته أو ما يتصور أنه كذلك .

وهكذا يمكن القول إن الرقابة هي «مجموعة العمليات والأنشطة السلبية التي يتكون ويتشكل بتأثيرها الرأى العام، وتتضمن تلاعباً بالوقائع والأحداث من خلال المنع، أو الحظر، أو التحريم، أو التجريم»، ولكن كيف تؤثر الرقابة على عملية تكوين وتشكيل الرأى العام؟ الواقع أن الرقابة تمارس تأثيرها على كافة مراحل تشكيل الرأى العام، وكافة أدواته، ومسالكه وأساليبه، ومن الأمثلة على ذلك :-

### ١- الرقابة على حرية الكلام والتعبير عن الرأى الفردى والعام :

يعتبر فحوى الرقابة على حرية التعبير عن الرأى - سواء كان شفويًا أو مكتوبًا - منع أفكار ومعلومات معينة من الوصول إلى قوى الرأى العام، وغالبًا ما يتم اللجوء إلى العقوبة كوسيلة لفرض هذه الرقابة؛ ولما كان كلاهما إجراءً سلبيًا<sup>(٤٢)</sup> : المنع، والعقوبة، فإن الرأى يخضع للعنصر السلبي مرتين، وهذا النوع من الرقابة قد يمارسه أيضًا المجتمع المحكوم (رقابة غير رسمية) من خلال مراكز السلطة المنتشرة فيه، وذلك بالنسبة لبعض أفراد الذين قد يخرجون عن الحد الأدنى الذى تعارف عليه المجتمع، ويمثل ثوابته أو نظامه القيمي العام، وقد يصل ذلك إلى أن يُقاطع هؤلاء الأفراد وينبذهم .

وفى الغالب تمارسه السلطة السياسية الحاكمة على المجتمع أو على فئات معينة منه أحيانًا<sup>(٤٣)</sup> وذلك عن طريق استراق السمع والتصنت عبر وسائل متعددة متطورة، تختلف من مجتمع لآخر ومن زمان لآخر، فهى تشمل :

أ- رقابة التعبيرات العادية التى تمثل آراء قوى الرأى العام، خاصة إذا ما عبر عنها «قادة الرأى» فى المجتمع المعين، وتتم هذه الطريقة بوسائل متعددة بداية من الأداة التشريعية التى تحدد ما يجوز وما لا يجوز الحديث فيه من الموضوعات، ووضع الجزاءات المناسبة لهذا الأمر انتهاء بالتدخل الإدارى الرسمى الفج لمنع هذه الآراء من الوصول إلى جمهور الرأى العام .

ب- رقابة الأحاديث العامة والخطب التى يلقيها الأفراد، خاصة فى تجمعات عامة مدنية أو دينية، بالإضافة إلى رقابة التصريحات التى يلقيها قادة الرأى العام تعبيراً عن مواقف قوى اجتماعية وسياسية معينة .

ج- رقابة المناقشات والحوارات العامة، التى تدور حول موضوعات معينة؛ لكى توجهها السلطة الحاكمة فى النهاية بما يخدم غاياتها الأساسية، وهذا النوع من الرقابة على درجة كبيرة من الأهمية؛ لأن هذه المرحلة هى مرحلة ما قبل تبلور الرأى العام .

د - تمتد هذه الرقابة حتى تصل إلى رقابة مناقشات الأعضاء فى البرلمانات التى غالبًا

ما تنظم لوائحها كيفية التعبير باعتبارها حقاً قانونياً من خلال اللائحة الداخلية، والتي تتيح في الغالب مجالاً واسعاً للانتقاد باعتبار النائب يمارس أدواره نيابة عن الرأي العام ويتوكيل منه، ولكنها في الوقت ذاته تتضمن ضوابط وقيوداً تنظيمية؛ لكي تمنع الأعضاء من أن يصلوا في حمية النقاش إلى درجة تثيرهم، فتتطور الأمور إلى ما لا يُحمد عقباه، كما تشهدها برلمانات كثير من الدول في منطقتنا وغيرها.

ويلاحظ وجود اختلاف في سياسات السلطات السياسية الحاكمة إزاء هذه الصورة من صور الرقابة، فالأنماط الشمولية والتسلطية ترى في الرقابة الوسيلة قليلة التكاليف؛ لحماية مواقفها وسياساتها، وضمن بقائها في مواقع السيادة والسيطرة والتحكم، كما أن هذه الأنظمة تتجاهل ردود الفعل الطبيعية ضد الرقابة، أما الأنماط الديمقراطية والتعددية، فإنها تكفل حق الكلام وحرية التعبير عن الرأي العام، وتسمح بإطلاق حرية الانتقاد إلا في حالات الدعوة إلى قلب نظام الحكم بالقوة المسلحة، أو التحريض على ثوابت المجتمع الأساسية، والتي يحددها التشريع، ويحميها القضاء. (٤٤)

## ٢- الرقابة على حرية الكتابة والنشر (المطبوعات):

تسهم المطبوعات - بوجه عام - في تشكيل الرأي العام خاصة لأولئك الذين يقرأونها وتتنوع وتتطور مع درجة التطور التكنولوجي في: صحف، ومجلات، وكتب، وأشرطة فيديو، نظم معلومات... إلخ تناول بعضها بإيجاز:

### أ- الرقابة على الصحف والمجلات والنشرات:

يوجد وفقاً للأشكال السابقة للرقابة السياسية أكثر من جهة تمارس هذا النوع من الرقابة لكنها تتراجع في الوقت الحالي (٤٥)، ولعل من أهمها:-

الرقابة التشريعية: فهناك التشريعات التي تنظم عمل الصحافة منذ بداية تراخيص الإصدار، مروراً بالرقابة على مضمون ما يتم نشره، من خلال وضع النصوص القانونية التي تمنع أو تجرم نشر أخبار أو تعليقات أو صور معينة، وتختلف التشريعات باختلاف طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة والفلسفات التي تقوم عليها.

وسوف نتناول في الحالة المصرية نموذجاً تطبيقياً لذلك، هو القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥م من زاوية ردود أفعال الرأي العام تجاهه خصوصاً في المرحلتين الأولى والثانية، مع عرض القضية أو المشكلة التي أثارته والمناقشات والتفاعل حولها.

وهناك أنواع أخرى من أشكال الرقابة شبه الرسمية تفرضها التشريعات الداخلية التي

تنظم أوضاع العاملين فى هذا المجال مثل : قوانين النقابات ولوائحها ، ومواثيق الشرف الصحفية والتي لا ترتفع فى درجة إلزاميتها - وفى الجزء الذى يتعرض له من يخالفها - إلى مرتبة التشريعات والقوانين بالمعنى الذى تضعه الهيئة التشريعية ، ولكن إلزامها أدبى . . . وتكاد - بعد ترسخها - أن تدخل فى باب العرف الملزم .

**الرقابة الداخلية أو الذاتية :** وهى تلك التى تقوم بها الصحافة مثلاً من داخلها ؛ وذلك إما تأثراً بمن له ملكية هذه الصحافة ، أو بمن يتولى تعيين المناصب الأساسية التى تديرها . . . ، ويرى البعض أن الصحافة تعترض على خضوعها للرقابة فى حين أنها تستخدمها بحرية على حساب قرائها وكتابها . . . ، فهى تمارس الرقابة على المواد التى تقدم إليها للنشر ، ولكنها تعارض فى وضع المواد التى تنشرها تحت الرقابة . . . ، من خلال الإعلانات ، والأحداث المثيرة ، والفضائح<sup>(٤٦)</sup> ، وأياً ما كان الأمر ، فإنه للمفارقة قد يسهم الرأى العام فى استمرار ظاهرة الرقابة ؛ إذ أن هناك نوعيات من القراء يصرون على قراءة صحيفة تعرض الأنباء من جانب واحد ، ربما لأنهم يحبون أن يسمعون ذلك النوع من الأخبار التى تتوافق مع مصالحهم وآرائهم ؛ فيدفعونهم باستمرار إلى أن تمارس الرقابة التلقائية بالحذف والمنع لتلك الآراء والمعلومات التى لا يقبل عليها القراء من هذه النوعية أو ينفرون منها ، وتزدهر الصحف الحزبية أيضاً من خلال إمداد الرأى العام بما يريد المنتمون للأحزاب نشره وإذاعته ، وليس بالحقيقة الخالصة الناصعة .

### **ب - الرقابة على الكتب والطبوعات الدورية :-**

يمكن للسلطة السياسية الحاكمة - أو أية سلطة أخرى بديلة - فى ممارستها لهذه النوعية من الرقابة أن تمنع طبع كتاب ما أو دورية معينة ، ويمكن أن تصادره قبل توزيعه وبعد طباعته ، ويمكن أن تجمعه من الأسواق والمكتبات إذا تم توزيعه لأى سبب من الأسباب ، كما أنها يمكن أن توصى بذلك من وراء ستار ، فيمتنع القارئون على أى مستوى من هذه المستويات من القيام بمهام الطباعة والنشر والتوزيع ، وفى الأحوال العادية فإن الذى يمارس هذا النوع من الرقابة هو الناشر أو الموزع وتُقاس درجة تطور السلطات السياسية الحاكمة فى علاقتها بالرأى العام وفق هذا المنظور بناء على تقليص حجم ونوعية هذا النوع من الرقابة .<sup>(٤٧)</sup>

### **ج - الرقابة على حرية إنتاج الأفلام والمسرحيات وعرضها والفنون عامة :**

وهى من أهم الأمور التى تثير موضوع الرقابة فى الوقت الحاضر ، والذى يشهد انقساماً حاداً فى الرأى العام ؛ إذ من المفترض أن الفنون عامة - بكافة أشكالها وأنواعها - تقوم أساساً

على المشاعر الإنسانية الراقية والمعالجة الواقعية في عرض عيوب ومشاكل المجتمعات وتقديم الحلول لها في قالب فني، ولكنها في معظم المجتمعات خصوصاً النامية من المتوقع أن تلاقى استجابة وانتشاراً أكبر حينما تزيّف الواقع، وتضخم السلبيات وتتناول القضايا المثيرة بشكل عام، وعند هذه النقطة تنشأ الحاجة إلى الرقابة حفاظاً على أوضاع المجتمع وقيمه وتقاليده، وباختصار على النظام العام، إلا أنه من الصعوبة بمكان صياغة مقاييس موضوعية، والأكثر صعوبة أن توضع هذه المقاييس موضع التطبيق، وقد شهد هذا الميدان من ميادين الرقابة انقسامات كبيرة في الرأي؛ وذلك نتيجة تأثيره البالغ في عملية تشكيل الرأي العام في كافة المجتمعات، وبالذات المجتمعات النامية. (٤٨)

أما بالنسبة للمسرح فإنه يقوم على قدر أكبر من الحرية في التعامل مع القيم والتقاليد - مقارنة بأفلام التلفاز والسينما - لأن للمسرح تاريخاً طويلاً مع الرقابة لا داعي للدخول في تفاصيلها، ولعل أكبر رقابة يمكن أن يواجهها المسرح تحديداً هي رقابة الرأي العام أو الجمهور الذي قد يحضر أو يمتنع عن حضور المسرحية.

ونرى أن ثمة تنازحاً مستمراً بين الفنان والرقيب؛ لأن كليهما يعالج الأمر من زاوية مختلفة عن الآخر، كما أنهما ينظران للحياة من زاويتين متعارضتين، وكل منهما يستند في مواقفه إلى تأييد مجموعات قوية من الرأي العام، وكل منهما يدين مواقف الآخر وتصرفاته مما يمكن تناول تفاصيله في موضع آخر.

### ٣- الرقابة والدين والقيم والتقاليد المرعية :

يمارس الدين - بوجه عام - «رقابة» على ممارسات وسلوكيات المؤمنين به في حين يرفض أن يخضع هو لأية رقابة بشرية؛ ذلك لأن مصدره إلهي، وتختلف الرقابة باختلاف الأديان؛ وذلك بصدد وجود أو عدم وجود سلطة دينية في بنيتها وتكوينها.

والسلطة الدينية - إذا وجدت في دين من الأديان - فإنها عادة ما تكون حساسة تجاه الكتب التي يمكن أن يقرأها أتباعها بانتظام، فهناك خطر مثلاً من وجهة نظرة بعض الأديان - من قراءة الكتب الإلحادية، وهدف كل قوائم الممنوعات التي تأمر بها السلطة الدينية هو منع الشك من أن يتسرب إلى نفوس وسلوك الأتباع والمؤمنين، كما أن هذه السلطة تحاول أن تحمي القيم الأساسية للمجتمع؛ ولذلك هي تسعى لفرض الرقابة على كل شيء تعتبره غير حقيقي، أو غير لائق فمثلاً: المجلة التي تنشر قصصاً تستخدم لغة بذئية، أو تدافع عن العلاقات الجنسية غير المشروعة، أو تستهين برموز الدين، أو شعائره الأساسية يمكن أن تصدر أعدادها على الأقل.

ومن الإنصاف القول إن دور الرقابة في الأديان يختلف من دين إلى آخر، ففي الكاثوليكية مثلاً، حيث تزعم السلطة الدينية أن الدين ليس مسألة عقل، وإنما عقيدة جامدة (Dogma) تُقبل كما هي، ويتم الالتزام بها بإيمان كامل دون أى تساؤل عقلي، ويقاوم الرقيب الكاثوليكي أية محاولة لانتهاك هذه المبادئ؛ باعتباره وصياً على ديانته، أما في الإسلام فإننا لا نكاد نلمس أثراً للرقابة الدينية إلا في أضيق نطاق، فهي توجد فقط حيث الدعوة إلى الازدراء بالأديان أو سب الله ورسوله علانية، أو إنكار معلوم من الدين بالضرورة أو إعلان كلمة الكفر صراحة، أو تفسير القرآن الكريم أو السنة بوجه لا تحتمله أساليب اللغة العربية المعروفة، ولا بد أن يتم ذلك من خلال وفي إطار قانوني وقضائي. (٤٩)

ولعله من الأهمية بمكان القول بأن مسألة دور الدين والدولة، أو بصورة أخرى قضية السلطتين الدينية والزمنية من زاوية العلاقة بينهما، وحدود كل منهما. . لا تزال حتى الآن تتعرض - وفقاً لمقتضيات التطور وطبيعة الظروف - لتداخلات كثيرة في معظم المجتمعات، فقد تدعى إحداهما لنفسها السلطة العليا، وتنازعها الأخرى هذه السلطة بصدد اختصاصات محددة، وكل منهما تحاول أن تمنع ادعاءات الأخرى وتفندها، وكلتاهما تدعيان السيادة العليا على بعض الأمور دون الأخرى، إحداهما على أساس رוחي، والأخرى على أساس سياسي وقومي ووطني، وكقاعدة غالباً ما يتم التوصل إلى تسوية قد لا يرضى عنها الطرفان، وفي الفصل القادم نعرض لأمر من هذا القبيل عن تنازع تحديد الاختصاصات بصدد الأدوار الرقابية لوزارة الثقافة ومؤسسة الأزهر الشريف، ونقدم - وفقاً لنظرية الأدوار - فتوى مجلس الدولة كآلية لحل هذا التنازع في الأدوار كما سيأتي في موضعه.

#### ٤ - سياسات الرقابة وطبيعة السلطة السياسية الحاكمة:

تختلف سياسات الرقابة وفقاً لطبيعة السلطة الحاكمة في أى مجتمع من المجتمعات، سواء كانت شمولية تسلطية، أو ديموقراطية تعددية، وبينهما درجات متفاوتة من الرقابة بأشكالها المتنوعة طبقاً لمدى اقتراب طبيعة السلطة الحاكمة من أحد النمطين: الشمولى أو التعددى<sup>(٥٠)</sup>، ففي النمط الأول عندما تنقلب السلطة إلى تسلط، وتصبح الدولة شمولية أو تسلطية يتحكم في الحياة السياسية شخص واحد أو قلة حاكمة، تدعى تحديد الصالح العام، فتضع السياسة الرقابية الملائمة لحمايتها في هذا الإطار، وغالباً ما يعلن الحاكم أنه «جاء استجابة للرأى العام» ويجرى «الانتخابات والاستفتاءات» على النحو الذى أسلفنا الحديث بصده، ولكن على المدى الطويل فإن سياسات رقابية من هذا النوع لا بد وأن تساندها إجراءات أكثر جذرية؛ فإذا كانت الرقابة لا بد وأن تكبح «الرأى العام المعارض» و«النقد الهدام» فلا بد أن يسير إلى جوار مسافة إجراءاتها الرقابية برامج «تأميم ثقافى» و«تحويل القيم الأصيلة والقومية» إلى «قيم عاطفية». (٥١)

أما إذا كانت السلطة الحاكمة تعددية والدولة ديموقراطية تسمح بمختلف الآراء دون قيد أو شرط إلى الحد الذى لا يضر بأراء ومعتقدات وقيم الآخرين ، وخلف هذا الحد لا بد أن يتم منع أو وقف أو فرض الرقابة ؛ فهناك حدود للحرية حتى لا تنقلب الأمور إلى فوضى ، وذلك أن الحرية هي منتصف الطريق بين التجاوز والتحكم الكامل .<sup>(٥٢)</sup>

وهناك سلطات حاكمة أو أنظمة ديموقراطية تلجأ فى سبيل ذلك إلى الاعتماد على الرقابة «السلبية» ، والتي هي سلسلة من النواهي والمحظورات ، وثمة أنماط أخرى من السلطات الحاكمة والأنظمة الديموقراطية تلجأ إلى ما يسمى بـ «الرقابة الإيجابية» ، وهي تعنى الدعوة إلى نشاطات إيجابية تجذب الانتباه بعيداً عن الأعمال غير المرغوبة ، وبذلك يحل الأمر «افعل» محل الأمر «لا تفعل» ، ويحل «خط إيجابى» محل «الخط السلبى» ، وهكذا يتم الحفاظ على الديموقراطية ، ويتطور الرأى العام على نحو فعال وصحى .

**المستوى الثانى : الرقابة أو ضوابط التعبير عن الرأى المتخصص أو الفنى إزاء دوره فى تشكيل الرأى العام :**

تحكم عملية التعبير عن القضايا التى تشكل الرأى العام - كما ذكرنا سابقاً - مجموعة من الضوابط القانونية والسياسية المعينة ، ويلاحظ أن هذه الضوابط بذاتها هي التى يجب أن تلتزم بها الهيئات التى تتصدى ، وتعبر عن قضايا متخصصة ذات صلة بالرأى العام ، أو تسهم فى عملية تشكيله ، بالإضافة إلى عامل أو ضابط إضافى يمكن استقباله من الفقه القانونى بصدد<sup>(٥٣)</sup> «الخطأ المهنى الموجب للمسئولية باعتباره خروجاً عن الأصول الكلية المستقرة للعلم موضوع التخصص» .

والمعيار الضابط فى هذا الصدد هو مدى «الانحراف عن السلوك الفنى والمهنى المؤلف لواحد من أوساط رجال المهنة علماً ، ودراية ، وبقظة ، وعناية ، أى أنه يقوم بالانحراف عن ذلك السلوك المعيارى ، وهو الأمر الذى يرتب المسئولية قانوناً» ، فالمتخصص حال إبدائه رأياً علمياً فى قضية تتعلق بمجال تخصصه فى وسط تحقق فيه صفة «العام» أى العلانية والعمومية - سواء استخدم وسائط الاتصال الجماهيرى أم لا - يجب عليه أن يلتزم بهذا الضابط ، والحكمة فى هذا الأمر أن الألقاب العلمية ، والتخصصات لها وزنها ، يضاف أيضاً إلى ذلك السمعة ومقدار تأثيرها ، فالمتخصص لا يتصور خروجه عن الأصول المستقرة الكلية لتخصصه العلمى إلا وفق أحد فروض ثلاثة<sup>(٥٤)</sup> :

**الأول :** أن يكون نتيجة جهل وعدم معرفة ، مما يجعله فى ممارسته لمهنته مرتكباً لخطأ مهنى جسيم ، ويترتب على ذلك فى نطاق ممارسة حرية التعبير إسقاطاً لرأيه ؛ لخروجه على أهم الضوابط المنهجية لممارسة حرية التعبير .

**الثانى:** أن يكون عن علم بالأصول - مع رفضه التسليم بصحتها مطلقاً أو جزئياً، وهنا كراى علمى جديد - يقدم له صاحبه من الأدلة والحجج ما يعد تشكيكاً فيما هو قائم وسائد . . وهو أمر مشروع وإلا عُد حجراً على حرية البحث العلمى - لا على حرية التعبير - وهو أمر يلزم الحفاظ عليه لتقدم المجتمع . (٥٥)

ولكن الخطأ يكون فى نوعية وطبيعة الجمهور الذى يتم تعريضه لهذا الاجتهاد إن صح التعبير، فالفكر العلمى الجديد الذى يأتى مخالفاً لما هو مستقر من قواعد العلم، يجب أن يظل فى إطار الجماعة العلمىة، وفى إطار الدراسات المتخصصة ومناهج البحث العلمى والدراسات النقدية حتى يحوز فى ذاته قدراً من القبول واليقين العلمى، بعد ذلك يمكن عرضه كقضايا رأى عام، أو بمعنى آخر عرضه على الرأى العام وتشكيله وصناعته من خلاله .

**الثالث:** إما أن يكون مع العلم بالأصول والتسليم بصحتها، ومع ذلك يتم الخروج عليها معاندة أو مكابرة أو رغبة فى الشهرة، وهذه الصورة هى غاية الانحراف فى إعلان الرأى؛ إذ لا يستقيم الخروج على تلك الأصول العلمىة المستقرة، والتسليم بصحتها مع استهداف الصالح الاجتماعى العام .

وثمة حدود رسمها القانون لحرية التعبير أو لأية ضوابط منهجىة له، بما تسقط معه كل قيمة موهومة لمثل ذلك الرأى لديماجويته فى ذاته .

### **المنطق الثانى: الرقابة الشعبىة والرأى العام**

تعد ظاهرة الرقابة الشعبىة هى المنطق الثانى الذى يعبر عن فاعلىة المجتمع إزاء ممارسات السلطة السياسىة الحاكمة، وتنبع هذه الظاهرة من المجتمع السياسى فى كلياته، بحيث يصبح المواطن العادى هو الحكم النهائى فى حماية المجتمع الذى ينتمى إليه بما يتضمنه من حريات فردىة وقيم سياسىة<sup>(٥٦)</sup>، فهى التعبير عن أدوار الرأى العام فى تقييم السلطة الحاكمة، فهى رقابة؛ لأنها تعنى عملىة الحكم والتقييم، وهى شعبىة؛ لأنها تنبع من المواطن العادى فى توجهه للسلطة السياسىة الحاكمة، وتعنى ظاهرة الرقابة السياسىة فى أحد أبعادها رفضاً للتحكم السياسى - أى حق مقاومة الطغيان - والذى ينبع من طبيعة العلاقة السياسىة سواء كانت علاقة تعاقدىة أو علاقة عضوىة؛ ففى الأولى يصبح ذلك الحق نتيجة للاعتداء على العقد السياسى الذى يربط المواطن بالسلطة، بهذا المعنى بررت مختلف النظريات الأصل التعاقدى للدستور والسلطة<sup>(٥٧)</sup>، ثم كانت فى الثانية فكرة حماية الحريات الفردىة الأساسىة هى التبرير لحق مقاومة الطغيان .

## ١- التمييز بين الإرادة الشعبية والرأى العام :

تثير مسألة الرقابة الشعبية فى علاقتها بالسلطة السياسية من جانب آخر ضرورة التفرقة بين الإرادة الشعبية والرأى العام، حيث يعبر كل منها عن مرحلة مستقلة من مراحل التفاعل السياسى<sup>(٥٨)</sup>، الأولى تدور حول العملية الإدراكية بمعنى تقبل التصور، فى حين تعنى الثانية التعبير عنه بالرأى العام، ثم يأتى الانتقال من السلوك القولى إلى السلوك الفعلى، أو من الرأى إلى القرار، أما الإرادة الشعبية فهى انتقال إلى القرار أو السلوك الفعلى، وليست مجرد التعبير عن الرأى حتى ولو كان جماعياً، وهكذا نستطيع أن نميز ملامح معنية تسمح بالتفرقة بين الرأى العام والإرادة الشعبية.<sup>(٥٩)</sup>

- تتفق مصادر كليهما فى الكثير من العناصر: الإدراك، ونظام القيم، والاهتمام، ورغم ذلك فإن العناصر التى يتكون منها الرأى العام تختلف عن العناصر التى تتكون منها الإرادة الشعبية؛ فالرأى العام هو خلاصة مجموعة من العناصر غير المتجانسة والمتشابكة، أما الإرادة العامة فتتضمن نفس العناصر مع التوحيد بين مقوماتها، بحيث تستطيع الانتقال من حيز الرأى إلى الممارسة وأن تعكس نفسها فى إرادة واحدة وفى تجانس حركى معين.

- يختلف موضوع كل منهما، فالرأى العام يدور حول مشاكل تمت صياغتها بشكل عام بحيث تكاد تكون غير شخصية، ويفسر هذا لماذا يشعر الفرد بالنسبة لمشكلة الرأى العام بأنها مستقلة عن شخصيته، ورغم أن مرحلة التفاعل والصراع تعنى انتقالاً من الإدراك إلى التعبير عن الرأى من حيث ارتباطاته بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية والحزبية، إلا أن هذا الارتباط يظل مجرداً وغير محدد. أما الإرادة الشعبية فتعنى انتقال من حيز التجريد والعمومية إلى التخصيص والجزئية، فهى ليست مناقشة، وإنما حركة تتعدد مستوياتها قد تقف عند حد الإعلان عن الاستياء العام ولكنها قد ترتفع إلى مستويات الحركة والثورة بما تعنيه من تحطيم النظام القائم، ولكنها تفترض دائماً تخصيصاً لموضوع المناقشة وفضائناً للحركة من مجرد المفاهيم العامة والتفضيلات السطحية إلى حيز الفيضان الإيجابى، بعبارة أخرى إن هناك عمقاً معيناً للإرادة الشعبية إذا ما قورنت بالرأى العام.

### أولاً: بين الرقابة الشعبية وحق مقاومة الطغيان

تعد الرقابة الشعبية هى الدعامة الحقيقية للرقابة السياسية، ولكن مشكلتها ليست فى الاعتراف بوجودها أو بضمأن فعاليتها، وإنما فى تنظيمها، ذلك أن المجتمع المعاصر لم يعد يتصور إمكانية حدوث الثورة الشعبية ضد السلطة التى تحتكر القدرة الحقيقية على القهر والعنف، ولم يعد ممكناً للمواطن الحصول على الأدوات المادية القابلة للاستخدام بفاعلية، ومن هنا تنبع حقائق معينة :

أولاً: أن الرقابة الشعبية بطبيعتها رقابة غير منظمة، أي أنها تمثل نوعاً من الجزاء غير المنظم في مواجهة السلطة السياسية الحاكمة.

ثانياً: تعد الرقابة الشعبية نوعاً من المخاطرة في مواجهة من يملك واقعيًا أدوات العنف والقهر، فهي تمثل نوعاً من المقدرة المعنوية على رفع راية العصيان والمخاطرة، حيث لا أداة ولا وسيلة متاحة سوى هذه المغامرة.

ويعد حق مقاومة الطغيان حقاً فردياً في أصوله، ولكنه جماعى في استخدامه، ومن ثم فمظاهر التعبير عنه لا يمكن إلا أن تكون حركات جماهيرية تتيح قدرًا من التوفيق والتوافق بين وظيفة الرأى العام من جانب، ووظيفة الرقابة السياسية من جانب آخر.

**الأدوات النظامية لمبدأ مقاومة الطغيان: حق الدفاع الشرعى العام، وحق الإضراب العام...**

يمكن أن تتنوع مظاهر التعبير عن حق مقاومة الطغيان من حيث عموميتها واتساعها حركياً، ومن وجهة نظرنا يمكن تناول بعض مظاهرها على النحو التالى:

### (أ) الاحتساب وحق الدفاع الشرعى العام

بداية فإننا نستطيع القول إن الحسبة شكل نظامى - سواء ضم أفراداً أو مؤسسات - عرفته خبرة الدولة الإسلامية - باعتبارها تنتمى إلى نموذج الحضارات الدينية عبر السياسية، والتي أسلفنا الحديث عنها، وقد عرفت الحسبة كأحد تطبيقات مبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، «فهى تتعلق به فى حده وتعريفه وغايته وأدلته، وهى شكل أصيل أوجبه الأوامر المنزلة، وتبلور كبنية طبيعية، وفصلته صياغات فقهية، وطبقته نماذج تاريخية للدولة الإسلامية فى مختلف مراحلها الحضارية»<sup>(٦٠)</sup>.

ورغم أن مفهوم الحسبة قد نشأ متأخراً فى عهد الخليفة المهدي العباسى (١٥٨ - ١٦٩ هـ)، إلا أن مضمونها وجوهرها - كتعبير عن فعالية الدولة والمجتمع الإسلامى فى القيام بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وتأسيس الممارسة على مقتضاه - عرف منذ بداية الدعوة وتأسيس الدولة الإسلامية<sup>(٦١)</sup>؛ ذلك أن الحسبة فى أحد جوانبها المنع عن المنكر لحق الله صيانة للممنوع عن مقارفة المنكر، وهى بذلك أحد الأدوات المهمة لممارسة الوظيفة العقيدية من خلال ضبط ممارسات المجتمع فى الداخل فى إطار الإسلام، بحيث يتم تصحيح العوج أو الانحراف باستمرار، فلا يستقر ويصبح عرفاً سائداً؛ ويرجع ذلك لأن القيمة أو المبدأ النظامى الذى تقوم على تنفيذه وتطبيقه وهو الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر هو «القطب الأعظم فى هذا الدين والمهمة التى ابتعث الله بها النبيين جميعاً»<sup>(٦٢)</sup>.

فالحسبة كشكل نظامى تقوم- إذن- على حفظ الإطار العقيدى والشرعى العام للمجتمع وحيويته» ليس فقط الدعوة للعمل المستقيم من المؤمنين ، بل المسئولية الشمولية لتحقيق انتظام الأمور العامة ؛ ذلك أنه لم يكن ممكناً للشريعة أن تتجاهل الواجبات الاجتماعية ، حتى وإن رفضت إعطاءها شرعية التنظيم الرسمى للتنفيذ ؛ فالحسبة إذن ليست صيغة أكاديمية لأفكار تشكل بديلاً عن الممارسة ، ولا هى مبادئ مثالية معزولة ، كما أنها لم تأت فقط نتاجاً للممارسة<sup>(٦٣)</sup>.

والحسبة هى أداة تحدد أطراً نموذجية للعلاقات بين الجماعات السياسية ، وبين المجتمع والدولة ، وهى تصف هذه العلاقات كما يجب أن تكون- أى أنها تصوغ النموذج الأعلى الذى يجب أن يُحتذى ؛ وهذا النموذج يتكون من جملة من المفاهيم ، والتصورات ، والعلاقات التى يعتبر المجتمع أنه كلما اقترب من تطبيقها تطبيقاً كاملاً ، فإنه يقترب من مثله الدينى الأعلى ، ويعيش عيشاً أكثر انسجاماً مع شريعته ، وهكذا يمكن القول بأن الحسبة فى جوهرها هى أداة لضبط وتنظيم السلوك اليومى للأفراد والجماعات فى الحياة العامة فى الدولة الإسلامية<sup>(٦٤)</sup> ، وكما أسلفنا فإن الحسبة قامت فى إطار الخبرة الإسلامية على تحقيق مبدأ نظامى وهو «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» ، وبهذا يمكن القول بأنها تقع فى إطار «مؤسسات الرقابة» ، أى رقابة ممارسة الأشكال النظامية الأخرى لوظائفها ، فهى تقوم على رقابة الشرعية فى كل الاتجاهات عن طريق إبراز فعالية المجتمع ، وهدفها أن تضع الناس على عين الشريعة<sup>(٦٥)</sup> ، وهكذا فإن الحسبة- مع إقرارنا بالحاجة إلى اجتهاد جديد وجرىء بصدد- تعد فى مجتمعاتنا من أهم الأدوات الأصلية فى تحقيق الرقابة الشعبية والمجتمعية .

### (ب) حق الإضراب العام :

برز كمفهوم فى الفقه السياسى بداية من ناحية أولى ، ثم تغلغل فى الحركة السياسية خلال القرن التاسع عشر من ناحية ثانية ، واكتسب الطابع السياسى كأداة للدعوة النقابية فى تحركها لبناء المجتمع الجديد من ناحية ثالثة ، إذن ثمة ربط للإضراب بالظاهرة النقابية ، وهدف الإضراب العام ليس الحصول على تنازلات اقتصادية ، وإنما تنظيم عملية المواجهة السياسية مع السلطة ؛ وبالتالي يصبح الأداة الحقيقية المعبرة عن حق مفهوم مقاومة الطغيان من خلال التحرك السلمى ، فهو أداة لتكتيل رأى العام للإعلان على الاستياء ، وتذكير الطبقة الحاكمة بأنها قد فشلت ، أو بأنها لم تعد تحوز الثقة من جانب المحكومين<sup>(٦٦)</sup> ، وعندما يمتد الإضراب العام فإن ذلك يكون مؤشراً على أن الطبقة الحاكمة ينبغى أن ترحل .

بعد الانقلاب تغييراً غير مشروع فى الأداة الحكومية أى لا يأخذ بالأسلوب الذى يسمح به نص القانون الوضعى ، ولا يتعدى إلى تجديد المثالية السياسية التى تحكم النظام القائم ، بمعنى تغيير المفهوم السياسى العام الذى يسيطر على المجتمع السياسى ، والانقلاب بهذا المعنى ظاهرة قديمة عرفتھا الحضارات اليونانية والرومانية ومصر الفرعونية عن طريق الكهنة وتدخلهم فى تغيير الأسر الحاكمة ، وقد شهدت الكثير من بلدان العالم الثالث تدخل العسكرين فى الحياة السياسية عبر الانقلابات لأسباب عديدة منها : أن المؤسسة العسكرية فى تلك المجتمعات هى الأداة الوحيدة القوية والمنظمة والمعبرة عن روح التضامن والتجانس والانتماء العصرى ، فى ظل اختفاء الأحزاب الحقيقية ، واختفاء القوى السياسية غير العسكرية ، وعدم فاعلية إن لم يكن عدم وجود الطبقة المثقفة ، واختفاء الرأى العام الذى يصبح حقيقة شكلية لا تقوم بأية أدوار أو وظائف سياسية ذات فاعلية ، وتدخل الإرادة الأجنبية فى تسيير التفاعل السياسى من منطلقات متعددة أهمها منطلق القوة العسكرية<sup>(٦٧)</sup> ، ورغم كل ذلك فهناك تساؤل يفرض نفسه بصدد الرأى العام : هل من حق المؤسسة العسكرية والجيش أن يتحدث باسم المجتمع وكأن إرادته حلت محل الإرادة العامة ، بحيث يستطيع أن يزعم أنه هو وحده صاحب الاختصاص فى استخدام حق مقاومة الطغيان والاستبداد؟ .

الواقع من وجهة نظرنا أن المؤسسة العسكرية تمثل مهنة تعبر عن جزء ، وليس من حقها أن تتحدث باسم الكل ، فهى تمثل أقلية لا تملك إرادة الأغلبية ، ولو قيل بعكس ذلك لكان معناه منح حق الوصاية لفئة - مهما كانت فى خصائصها فهى أقلية فى التحليل الأخير - على الجميع أو الكل ، والمنطق الديموقراطى الذى ينبع منه مفهوم «حق مقاومة الطغيان» هو سيادة الكم على الكيف ، أى جعل منطلق الإرادة السياسية هى الحقيقة الرقمية «الأغلبية» ، ومهما قيل فى أن من حق المؤسسة العسكرية أن تقود أمتها ، فعليها أن تبحث فى تبرير ذلك الاختصاص عن مفهوم آخر غير حق مقاومة الطغيان من قبيل : الضرورات التى تبيح المحظورات ، أو حق الدفاع الشرعى الذى يسمح فى ظروف محددة بتجاوز حدود المشروعية القانونية ، أو حكم الفئة المختارة أو الأقلية المتميزة ، وهذه جميعها تعد أسساً فكرية صالحة لتبرير الانقلاب العسكرى ، ولكنه ليس من المقبول علمياً تأسيس مفهوم الانقلاب على الأصول الديموقراطية للعلاقة السياسية .<sup>(٦٨)</sup>

## ظاهرة الثورة التعبير الصريح عن حق مقاومة الطغیان:

تعد ظاهرة الثورة هي رد الفعل العنيف الذي يرتبط بالعنف الجماعي؛ ليعلن عن التغيير في النظام السياسي، وهي تفترض التغيير الكلي في المفهوم الفكري أو المذهبي الذي يسيطر على المجتمع السياسي، وهي أيضاً وضع حد لتصور معين للشرعية السياسية واستقبال لتصور جديد لها، وأيضاً تغيير في الغايات التي يسعى لتحقيقها النظام السياسي فهي تغيير في مفهوم الوظيفة القانونية للدولة، وقد تعنى انقطاعاً بين الحاضر والمستقبل أو عودة إلى الماضي عقب تحطيم الحاضر، ولكنها تعنى دائماً بناء لمفهوم سياسي يختلف عن المفهوم السائد لخطة حدوث الانفجار الثوري، وباختصار الثورة تعنى حقائق ثلاث<sup>(٦٩)</sup>:

١- تغيير في الفئة الحاكمة ووصول الفئات المحكومة إلى ممارسة السلطة السياسية، فهي ممارسة قوى الرأي العام لحقوقها في الرقابة بأسلوب واضح بدون التواء، فلا تعرف ثورة القصر، أو خلافات وصراعات المماليك القدامى أو الجدد... إلخ.

٢- الثورة تغيير عنيف، حيث لا بديل عنه كوسيلة لحماية حقوق المواطن.

٣- الثورة تأكيد لقيم جديدة ودفاع عن القيم الثابتة التي خضعت لعملية اعتداء، فهي ربط للمستقبل بالماضي من خلال تخطي المغالطات الوضعية المرتبطة بالحاضر.

الخلاصة أن ظاهرة الثورة هي أوضح مظاهر التعبير عن حق مقاومة الطغیان، وأعلى الأدوات النظامية في التعبير عنه، وهي حق أصيل للرأي العام في علاقته بالسلطة السياسية الحاكمة.

\* \* \*

## هوامش ومراجع الفصل الرابع

- ١- أحمد زايد: المصرى المعاصر: مقارنة نظرية وأمبيرقية لبعض أبعاد الشخصية القومية المصرية، القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية ١٩٩٠م وقارن:
- سيد عويس: الازدواجية فى التراث الدينى المصرى. . دراسة ثقافية اجتماعية تاريخية، القاهرة: دار الموقف العربى ١٩٨٥م.
- عبدالحليم محمود السيد، الترتيب القيمى لمشكلات المجتمع المصرى- دراسة مسحية لعينة ممثلة للجمهور العام وعينة من الجمهور الخاص، القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية، ١٩٨٦م.
- سمير نعيم أحمد، أهل مصر: دراسة فى عبقرية البقاء والاستمرار، المنصورة: مركز أوفست كمبيوتر، ١٩٩٣م.
- ٢- حامد ربيع: نظرية القيم السياسية (نص المحاضرات التى ألقيت على طلبة قسم البكالوريوس والماجستير ٧٦/٩٧٧) القاهرة: دون دار نشر ١٩٧٧م، ص ٩-٢٣.
- وقارن من مقتربات تحليلية مختلفة لهذه العلاقة:
- رحمة بورقية: الدولة والسلطة والمجتمع دراسة فى الثابت والمتحول فى علاقة الدولة بالقبائل فى المغرب، مرجع سابق، ١٩٩١م.
- رولف هانيش ورايتر يتسلاف: الدولة والتطور دراسات حول السلطة والمجتمع فى البلدان النامية (ترجمة ميشيل كيلو) جزءان، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٨٩م.
- د. سعد الدين إبراهيم: المجتمع والدولة فى الوطن العربى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨م.
- 3- Joel. S. Migdal, Strong Societies and Weak State: State- Society Relations and State- Capabilities in The Third World Princeton, Princeton University press 1988 PP., 213-232
- للمقارنة حول هذه النقطة راجع:
- Sidney Krous , Rihard M. Perloff ., (ed., ) Mass Media and Political Thought, an information, processing -approach, London : Sage Publications ,1985 ..
- ٤- راجع المصدر السابق، ص ٢١١.
- ٥- د. أمينة رشيد، جرامشى من الهيمنة إلى الهيمنة الأخرى (ضمن ندوة: قضايا المجتمع المدنى العربى فى ضوء أطروحات جرامشى، القاهرة: الجمعية العربية لعلم الاجتماع ومركز البحوث العربية، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، ١٩٩٢م ص ٨٧.
- ٦- وراجع حول نفس الموضوع:
- Graig Kelly, The Anti Fascist Resistance & The Shift in Apolitical - Cultural Strategy of Itla Communist Party, 1936-148 ( ph. D Dissertation, UCIA, 1984 ) , p. 1.
- ٧- وحول فكرة الحرية فى المجتمع وحدودها باعتبارها نقيض الهيمنة راجع:
- إيزايا برلين، حدود الحرية (ترجمة: جمانا طالب)، لندن: دار الساقي، ط ١، ١٩٩٢م.
- ٨- وحول مدى ارتباط الهيمنة بالسلطة الشرعية راجع:

- ٩- محمود أبو زيد، الشرعية القانونية وإشكالية التناقض بين السلطة والحرية . . دراسة تأصيلية لنظرية العقد الاجتماعي، القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٩١م.
- ١٠- د. أمنية رشيد: مرجع سابق، ص ٨٩.
- ١١- أبو زيان السعدني، في غياب السلطة الفكرية، تونس: دار المعارف للطباعة والنشر، ١٩٩٠م.
- ١٢- وليد نويهض: السلطة والحزب، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ط ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ١٣- ميشيل فوكو: جنيالوجيا المعرفة (ترجمة: أحمد سلطاني وعبد السلام بن عبد العالی) الدار البيضاء: دار توبفان للنشر، ط ١، ١٩٨٨م، وقارن من وجهة نظر مقارنة: -
- السيد ولد أباه، التاريخ والحقيقة لدى ميشال فوكو، بيروت: دار المنتخب العربي، ١٩٩٤م- ص ٣٥: ٤٤.
- جوران ثربون، سلطة الأيديولوجية وأيديولوجية السلطة، (ترجمة: إلياس مرقص)، بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٠٢هـ-١٩٩٢م.
- ١٤- أوستين راني، قنوات السلطة (ترجمة: موسى جعفر، مراجعة رشيد ياسين) بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ط ١، ١٩٨٦م، وقارن في هذا الصدد:
- نبيل سليمان «أيديولوجية السلطة... بحث في الكتاب المدرسي، اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، ط ٢، ١٩٨٨م.
- وراجع للمقارنة أيضاً:
- حسن طنطاوي فراج: الوعي السياسي لدى طلاب المرحلة الثانوية في مصر «دراسة ميدانية» رسالة ماجستير في التربية، جامعة عين شمس: كلية التربية ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- ١٥- جورن ثورب: أيديولوجية السلطة، وسلطة الأيديولوجية... مرجع سابق، ص ١١٣.
- ١٦- المرجع السابق، ص ٢٢-٣٢ وقارن من حيث تأثير التقدم التكنولوجي على الحريات الفردية والديمقراطية: هدى جمال عبدالناصر: الديمقراطية الليبرالية والتقدم التكنولوجي، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٧٦م.
- مبدر سليمان الويسى: أثر التطور التكنولوجي على الحريات الشخصية في النظم السياسية، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة: كلية الحقوق (القانون العام) ١٩٨٢م.
- ١٧- د. نبيل علي، عصر المعلومات، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (عالم الفكر- ١٨٤)، ١٩٩١م- ص ١٨.
- نبيل علي، المرجع السابق. ص ١٩-٤٥.
- ١٩- تقرير لجنة ماكبرايد- حول مشاكل الاتصال... أصوات متعددة وعالم واحد، اليونسكو- شعبة اليونسكو بالقاهرة، ١٩٧٨م.
- وراجع أيضاً:
- د. مصطفى المصمودي: النظام الإعلامي الجديد، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (عالم المعرفة- ٩٤)، ١٩٩٠م.
- ٢٠- د. حامد عبدالمجيد: دور السلطة السياسية... مرجع سابق، ص ٢٢١-٢٢٤.
- ٢١- جمال حمدان: شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان (ج ٢) القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٤م، ص ١١٥-١٢٥.
- ٢٢- حامد ربيع. نظرية القيم السياسية، مرجع سابق، ص ١٠٥-١١٣.

- ٢٣- جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، القاهرة، دار الشروق، ص ١٣-٣٩.
- ٢٤- حامد ربيع. نظرية القيم السياسية، مرجع سابق، ص ١٠٥-١١٣.
- ٢٥- المرجع السابق، ص ١٢٨، ١٢٩.
- ٢٦- المرجع السابق، ص ١٣٠.
- ٢٧- حامد ربيع، نظرية الاتصال: السلوك الإدراكي، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٤.
- ٢٨- بول كلافال: المكان والسلطة (ترجمة د. عبدالأمير إبراهيم)، بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط ١٩٩٠م وقارن:
- د. محمد عصفور: هيمنة الدولة قائمة في الأنظمة كلها بما فيها الديمقراطية، في (إطار ندوة المجتمع المدني في مصر والعالم العربي)، ٥/٨/١٩٩٢م، ص ١٩.
- ٢٩- Armand Mattelart, Multinational Co-operation and the Control of Culture, New Jersey: Harvester-Press, 1976.
- 30 - Robert Stam and Ella Shahat, Unthinking Eurocentrism Multiculturalism and Media, London: Rutledge, 1996.
- 31 - Charles Brown, Information War, New York: Hawthorn Books, Inc. 1998 .

وراجع أيضاً:

- د. سليمان صالح: الإعلام الدولي، وسيطرة الشركات متعددة الجنسية: القاهرة: مجلة الدراسات الإعلامية العدد (٦٥) السنة ١٩٩٢، ص ١١-٢٤.
- ٣٢- محمد أحمد البادي: مشكلة الاحتكار الصحفي في المجتمع الرأسمالي، دراسة تحليلية لمشكلة الاحتكار الصحفي في الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة كلية الآداب، قسم صحافة ١٩٦٨م.
- ٣٣- صالح بشير: الخصوصيات الكونية الجديدة (٣-١) الليبرالية المقبولة في الاقتصاد، المرفوضة في الثقافة، جريدة الحياة اللندنية عدد (١١١٠٧)، ١٢ يوليو ١٩٩٣م.
- ٣٤- Colin Cherry, communication: threat or promise a socio- technical approach., London: John Wiley & Sons Ltd, 1991.

وراجع أيضاً:

- صالح بشير: الخصوصيات الكونية الجديدة (٣-٢) أي توحيد ثقافي يقترحه الغرب على العالم، جريدة الحياة اللندنية، عدد ١١١٠٨، ١٣ يوليو ١٩٩٣م، وراجع أيضاً: -
- الجمهور والرأي العام: فصل عن تقرير ماكبرايد، مرجع سابق منشورات اليونسكو، ص ٤٠٧.
- ٣٥- د. محسن خضر: حق المواطن العربي في الاتصال: دلالة شومازخاري، مجلة الفكر العربي، عدد خريف ١٩٩٣م، ص ٤٤-٣٥، تتلخص دلالة شومازخاري في الفقرة التالية «كان ذلك في أواسط الثمانينات عندما انهمك قارئ نشرة الأخبار في التلفزيون النيجيري واسمه شومازخاري، في قراءة فقرات النشرة الرئيسية، كان واضحاً على وجهه في تلك الليلة علامات الضجر والتأفف، فقد كان يشم رائحة الأكاذيب تقفز من أوراق النشرة، لاسيما تلك المتعلقة بأخبار الرئيس، ولم يتمالك نفسه أن يمضى أبعد في التمثيل على المشاهدين وحبج الحقائق عنهم، فألقى بأوراقه في الهواء وأمام الكاميرات الحية وغادر مقعده، وبعد صحوة الضمير المفاجئة التي أصابت شومازخاري لم يعرف أحد بعد ذلك ماذا حدث له، ولا إلى أين ذهب؟؟».

36 - Benjamin Ginsberg , The Captive Public : How opinion promotes State Power , New York , 1986

37 - John Phelan , Communications control : Readings in the Motives and structures of censorship : New York : Sheed and Ward, 1989.

٣٨ - راجع حول الضوابط الدينية للإعلام وأثرها في الرأي العام : محيي الدين عبد الحلیم : الإعلام الديني وأثره في الرأي العام : دراسة ميدانية في الريف ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة : كلية الاعلام ، ١٩٧٨ ، ص ٤٥-٤٨ .

39- J Hippl'es and Norfert Schwarz , Not - don't, Forbidding, Allowing : The Cognitive Basis of- The Forbid- Allow Asymmetry , Public Opinion Querterly , No.3 , Summer 1987.

40 - Elizabeth G. Andgsch , communication in everyday use, New York : Holt, Rinehart and Winston Inc, 1998.

41 - Marina Stagh , The Limits of Freedom of Speech ..Prose Literature and prose Writers in Egypt Under Nasser and Sadat , Stockholm: Stockholm Oriental Studies,1993.

٤٢ - براتراندرسل : السلطة والفرد ، ( ترجمة د . لطيفة عاشور ) القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (الألف كتاب الثاني-١٤٤) ١٩٩٤ م .

٤٣ - حسن الحسن ، الإعلام والدولة ، بيروت . المطابع صادر ، ط٢ ، ١٩٦٥ م

٤٤ - زهير الأعرجي : الرأي العام الإسلامي وقوى التحريك ، بيروت : دار التعارف للمطبوعات ، ط١ ، ١٩٨٢ م .

45- Oleg Manev (ed.) Media in transition : From Totalitarianism to Democraey , Kiev Ukraine : Ar- bis, 1993.

وعن كيفية ممارسة الرقابة في نماذج لأنظمة سياسية مختلفة راجع :

Adnan Amaney, Government control of the press in the united Arab Republic , **Journalism Quaterly**. , vol, 49, No.2, 1975, pp.340-348.

-Richard Hodder , Censorship in imperial japan , New Jersey : Princeton Univ., Press, 1983.

-John Sutherland , Censorship in Britains 1960-82, London : Junction Book, 1982.

٤٦ - ولان ديفز وآخرون ، وسائل الإعلام والمجتمع الحديث ، القاهرة : دار المعرفة . د . ت . ، وقارن أيضاً : -فرنسيس بال : وسائل الإعلام والدول المتطورة : ترجمة : حسين العودات ) ، الرباط : المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة د . ت .

٤٧ - محمد السمك : تبعية الإعلام الحر ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ط١ ، ١٤١١ هـ ، ١٩٩١ م ، وقارن :

-بسام ضو ، قوة الإعلام : الغزو المقنع ، مجلة الفكر العربي ، عدد خريف ١٩٩٣ م ، ص ٣٣-٢ .

٤٨ - د . حامد عبدالمجيد ، الوظيفة العقيدية . . . مرجع سابق ص ١٨-٢٣ ، وقارن :

49- Ali Shari - Atti, On the sociology of Islam, (trans, Hamid Algar), Berkeley: Mizan press 1986.

٥٠- سامية محمد جابر: الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث، النظرية والتطبيق، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٢م، وقارن:

- إيزايا برلين: حدود الحرية، مرجع سابق، ١٩٩٤م.

51- Norman R. Luttbeg , public opinion and public policy : Models for political linkage illinois : the-  
dorsey press Home wood, 1968.

52 - Oleg Manev (ed.) Media in transition : From Totalitarianism to Democraey , Kiev Ukraine :  
Arbis, 1993.

٥٣- على الجرف: معايير تقييم إعلان الرأي الفنى المتخصص والتعبير عنه، الحياة اللندنية ٢٥/١/١٩٩٤م،  
ص ٧.

٥٤- نفس المرجع.

٥٥- نفس المرجع.

٥٦- حامد ربيع، نظرية القيم السياسية، مرجع سابق، ص ١٠٥-١١٣.

٥٧- حامد ربيع: نظرية القيم السياسية، مرجع سابق، ١١٢-١١٣.

٥٨- المرجع السابق، ص ١٢٨-١٣٢.

٥٩- المرجع السابق، ص ١٣٣-١٣٤.

٦٠- من الدراسات التي تناولت هذا المبدأ بالتأصيل راجع:

- ابن تيمية، الأمر بالمعروف - والنهي عن المنكر (تحقيق: عبد العزيز البرماوى)، القاهرة: مكتبة التوحيد،  
١٤١٥هـ-١٩٨٥م، ص ١٨، ٢٢.

- أحمد عز الدين البيانونى: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، القاهرة: مكتبة دار السلام ١٩٨٥م، ص ١٢.

٦١- حامد عبد الماجد: الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية. مرجع سابق، ص ٣١٧-٣٢٣.

٦٢- الجوينى: غياث الأمم فى التياث الظلم، بيروت: دار التراث، ١٩٨٣م، ص ١٩٨٦، ١٨١٢، وأيضاً:

عبد القادر عودة، التشريع الجنائى فى الاسلام: دراسة مقارنة مع القانون الوضعى، بيروت: دار الشروق،  
١٩٥٩م، ص ٤٩٢-٤٩٥.

٦٣- من الدراسات التي تعكس إدراكاً سليماً لموقعه فى إطار الواجبات الدينية والمدنية راجع:

G.E.V. Grunebaum, Medieval Islam Chicago , 1980, pp., 22-27..

وأيضاً:

- عوض محمد عوض، موجب الحسبة فى الفقه الشرعى، المسلم المعاصر، العدد (٥٢-٥١)، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م،  
ص ٩-١٤.

٦٤- راجع حول هذا المعنى:

صباحى الصالح: النظم الإسلامية فى النظم السياسية والإدارية، مجلة المسلم المعاصر، (عدد ١-٢) ربيع الثانى،  
١٣٩٥هـ، ص ١٥-٢٨.

٦٥- محمد كمال الدين إمام، أصول الحسبة فى الإسلام: دراسة تأصيلية مقارنة، القاهرة، دار الهداية، ط ١،  
١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ص ١٣٢-١٣٣.

- ٦٦- حامد ربيع، نظرية القيم . مرجع سابق، ص ١٣٥م، وقارن:  
نبيلة عبد الحليم، دراسات فى قانون العمل المصرى، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٤م، ص ١١٣-١١٥،  
حيث تدرس تفصيلياً هذا «الحق» فى القانون- والواقع المصرى الحالى .
- ٦٧- ثمة دراسات كثيرة ترصد ظاهرة تدخل العسكريين فى الحياة السياسية من زاوية العلاقات المدنية- العسكرية-  
خاصة فى بلدان العالم النامى، حيث تصبح المؤسسة العسكرية «هى الأقوى- والأكثر تحديثاً- بين كافة  
مؤسسات المجتمع . راجع :-  
حمدى عبد الرحمن «العسكريون و التنمية فى افريقيا دراسة مقارنة بين زامبيا و نيجيريا»، رسالة دكتوراه، جامعة  
القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩م .
- ٦٨- حامد ربيع، نظرية القيم السياسية، مرجع سابق، ص ١٣٥-١٣٦م، حيث يرى أن (الانقلاب العسكرى) لا  
يمكن تأسيسه على (حق مقاومة الطغيان) باعتبار أن هذا الأخير تعبير عن الرأى العام بخلاف، الانقلاب  
العسكرى . راجع وجهة نظر مخالفة :-  
- طه بدوى: فى التغيير الثورى . أصول الفكرة الثورية فى ظل الميثاق، القاهرة: دار الشعب، ١٩٥٦م .
- ٦٩- د. فاروق يوسف أحمد: الثورة والتغيير الاجتماعى فى مصر، القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٣م، ص  
١١٢-١١٧ .

\* \* \*